



كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق من وجهة نظر
العاملين في اقسام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية

**Factors affecting the adoption of computer auditing techniques at the audit
offices the point of view of the internal control department in Jordanian
commercial banks**

إعداد الطالب

مصعب عمر خلف الحراشنة

إشراف

الدكتور عودة احمد بني احمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

٢٠١٨

التفويض

أنا مصعب عمر خلف الحراحشة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: مصعب عمر خلف الحراحشة

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٨ / /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: ١٦٧٠٥٠٤٠٠١

أنا الطالب: مصعب عمر خلف الحراشة

الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

التخصص: محاسبة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق من وجهة نظر العاملين في اقسام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستتلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:

التاريخ / / ٢٠١٨

قرار لجنة المناقشة

العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق من وجهة نظر العاملين في اقسام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية

Factors affecting the adoption of computer auditing techniques at the audit offices the point of view of the internal control department in Jordanian commercial banks

إعداد الطالب

مصعب عمر خلف الحراحشة

إشراف

الدكتور عودة احمد بني احمد

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

..... (رئيساً) المشرف

الدكتور ، عودة احمد بني احمد

(جامعة آل البيت)

..... مناقش داخلي

الأستاذ الدكتور حسين الزيود

(جامعة آل البيت)

..... مناقش داخلي

الدكتور سيف الشبيل

(جامعة آل البيت)

..... مناقش خارجي

الدكتور ثائر ابو طبر

(جامعة جدارا)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / قسم المحاسبة في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ / / ٢٠١٨.

الشكر والتقدير

أحمد الله واشكره تعالى على ما أنعم به عليّ من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور عودة احمد بني احمد الذي تكرم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة.

ويسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت والإداريين فيها، وكذلك للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وخاصة زملاء عينة الدراسة لما أبدوه من تعاون وتسهيلات تعجز الكلمات عن تقديرها، فلا يسعني إلا أن أسأل الله عز وجل التوفيق لهم في خدمة أهداف البحث العلمي.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برويتك
الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله
أن يمد في عمرك ل ترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..
والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان والتفاني .. إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها نور في دربي إلى
أغلى الحبايب
أمي الحبيبة

إلى من هم اقرب إليّ من روحي إلى من شاركني حزن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري
أخوتي

إلى هذه الصرح العلمي جامعة آل البيت

أهدي هذا البحث

فهرس المحتويات

ب.....	التفويض
د.....	قرار لجنة المناقشة
ه.....	الشكر والتقدير
و.....	الإهداء
ز.....	فهرس المحتويات
ي.....	قائمة الجداول
ل.....	مصطلحات الدراسة
م.....	الملخص باللغة العربية
ن.....	ABSTRACT
١.....	الفصل الاول: الاطار العام للدراسة
١.....	المقدمة:
١.....	مشكلة الدراسة:
٢.....	أهمية الدراسة:
٢.....	اهداف الدراسة:
٣.....	فرضيات الدراسة:
٣.....	مصطلحات الدراسة:
٤.....	الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة
٤.....	المبحث الاول: التدقيق
٤.....	تعريف التدقيق:
٤.....	تطور علم التدقيق :
٥.....	اهداف التدقيق:
٥.....	أهمية التدقيق:
٦.....	التدقيق وتكنولوجيا المعلومات:
٦.....	برامج التدقيق العامة :
٦.....	نبذة تاريخية عن مكاتب التدقيق في الاردن :

٨.....	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تبني التدقيق باستخدام الحاسوب
٨.....	الاداء المتوقع:
٩.....	المجهود المتوقع:
٩.....	العلاقات الغير رسمية:
١٠.....	تسهيل انجاز العمل :
١١.....	المبحث الثالث: الرقابة الداخلية
١١.....	تعريف الرقابة الداخلية:
١١.....	أهمية نظام الرقابة الداخلية:
١٢.....	المقومات الرئيسية في نظام الرقابة الداخلية:
١٣.....	اهداف الرقابة الداخلية :
١٥.....	المبحث الرابع: البنوك التجارية
١٥.....	تعريف البنوك التجارية:
١٥.....	الوظائف التقليدية للبنك التجاري:
١٦.....	الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:
١٨.....	استخدامات البنوك التجارية:
١٩.....	المبحث الخامس: التحول من التدقيق اليدوي للتدقيق الالكتروني :
١٩.....	مفهوم التدقيق الالكتروني :
١٩.....	اهداف التدقيق الالكتروني:
٢٠.....	اساليب التدقيق الالكتروني:
٢٣.....	المبحث السادس: الدراسات السابقة
٢٩.....	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:
٣٠.....	الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات
٣٠.....	تمهيد :
٣٠.....	منهجية الدراسة:
٣٠.....	مجتمع الدراسة وعينتها :
٣٠.....	تعديل المقياس :
٣٢.....	أساليب المعالجة الإحصائية :

٣٣.....	الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات
٣٣.....	تمهيد :
٣٣.....	خصائص عينة الدراسة :
٣٥.....	نتائج اختبار فرضيات الدراسة:
٤٣.....	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
٤٣.....	تمهيد:
٤٣.....	النتائج :
٤٣.....	التوصيات
٤٤.....	قائمة المراجع
٤٤.....	المراجع العربية:
٤٦.....	المراجع الاجنبية:
٤٩.....	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (١)	عدد ونسبة الاستبانة والموزعة والمستردة	٣٧
الجدول (٢)	مقياس تحديد مستوى الملاءمة للوسط الحسابي	٣٨
الجدول (٣)	معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة	٣٩
الجدول (٤)	التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة	٤٢
الجدول (٥)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " أثر الأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " مرتبة تنازليا وفقا لمتوسط الحسابي	٤٥
الجدول (٦)	تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل / أثر الأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن	٤٦
الجدول (٧)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " المجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " مرتبة تنازليا وفقا لمتوسط الحسابي	٤٧
الجدول (٨)	تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل / أثر المجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.	٤٨

٤٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " العلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " مرتبة تنازليا وفقا لمتوسط الحسابي	الجدول (٩)
٥١	تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل / أثر العلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.	الجدول (١٠)
٥٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " تسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " مرتبة تنازليا وفقا لمتوسط الحسابي	الجدول (١١)
٥٥	تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل / أثر تسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.	الجدول (١٢)

مصطلحات الدراسة

المصطلح	المعنى
CAATs	تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب
UTAUT	النظرية الموحدة للقبول واستخدام التكنولوجيا
ERP	تخطيط موارد المشاريع

العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق من وجهة نظر العاملين في اقسام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية

اعداد

مصعب عمر خلف الحراشة

اشراف

الدكتور عودة احمد بني احمد

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة الى تتبع العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق من وجهة نظر اقسام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية، حيث ركزت هذه الدراسة على العوامل المتمثلة في (الاداء المتوقع، المجهود المتوقع، العلاقات غير الرسمية، تسهيل انجاز العمل) ودورها في حث مكاتب التدقيق في الاردن على اعتماد تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب.

و يتألف مجتمع الدراسة من العاملين في قسم اقسام الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية، أما عينة الدراسة من فقد تم الاعتماد على الطريقة العشوائية في اختيارهم، حيث قام الباحث بتوزيع (٦٥) استبانة على أفراد المجتمع بواقع (٥) استبانات لكل بنك، استرد منها (٥٠) استبانة وبعد مراجعة البيانات تبين (٤) استبانات غير صالحة للتحليل الاحصائي، وبناءً على ذلك تم إجراء التحليل الاحصائي على (٤٦) العاملين في أقسام الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية وتمت الاستعانة باختبار اختبار (One Sample T-test).

حيث اشارت ابرز النتائج الى وجود اثر ذو دلالة احصائية للعوامل (الاداء المتوقع، المجهود المتوقع، العلاقات غير الرسمية، تسهيل انجاز العمل) على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن وفقا للمتغيرات الديموغرافية (العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة). واوصت الدراسة على ضرورة وتوفير الموارد اللازمة لاستخدامها وعقد دورات تعليمية للموظفين ، بالإضافة الى توفير كادر تقني، وتوفير حوافز مالية للموظفين الذين يجيدون استخدامها .

الكلمات المفتاحية: الاداء المتوقع ، المجهود المتوقع، الرقابة الداخلية، تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب، تسهيل انجاز العمل، العلاقات غير الرسمية.

Factors affecting the adoption of computer auditing techniques at the audit offices the point of view of the internal control department in Jordanian commercial banks

Prepared By: Mosab Omar Khalaf AL-Harahshah

Supervised By: Dr. Audah Ahmad Bni-Ahmad

ABSTRACT

The study aimed to follow the factors that affecting the adoption of computer auditing techniques at the auditing offices from the point of view of the internal control departments in the Jordanian commercial banks. The study focused on the factors (expected performance, expected effort, informal relations, facilitating the completion of the work) and its role to induce audit offices in Jordan to adopt computer-based auditing techniques.

The study society consisted of employees of the internal control departments in Jordanian banks. The sample of the study was based on the random method of selection. The researcher distributed 65 questionnaires to the members of the society by (5) questionnaires for each bank, (restored 50). After reviewing the data, 4 invalid questionnaires were found for the statistical analysis. Accordingly, the statistical analysis has been done on 46 employees of the internal control departments in Jordanian banks and one sample T-test was used.

The results indicated that there is a statistically significant effect on the factors (expected performance, expected effort, informal relations, facilitating the completion of work) to adopt computer auditing techniques at the auditing offices in Jordan according to the demographic variation (age, Career, years of experience). The study recommended the necessity and provide resources to be used and provide training courses for staff, as well as provide a technical staff, and provide financial incentives for employees who are able to use them.

Key words: expected performance, expected effort, internal control, computer audit techniques, facilitating work, informal relations.

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة

المقدمة:

تعتبر التكنولوجيا في هذه الأيام أمراً ضرورياً للقيام بالمهام المختلفة في شتى المجالات، ولذلك قامت العديد من الشركات الصغيرة والكبيرة تلك التي تهدف للربح وتلك التي لا تهدف بالاعتماد على التكنولوجيا من أجل تسيير أعمالها وذلك لما لها من فوائد جمة وكثيرة في تسهيل المهام واختصار الوقت والتكلفة المترتبة. وباعتبار المحاسبة وظيفة مهمة لدى جميع الشركات، فهي معنية بمواكبة هذا التطور التكنولوجي، فلا يعقل ومن غير المقبول أن تبقى مهنة المحاسبة حبيسة الأوراق والدفاتر والعمل اليدوي في ظل هذا التطور الذي تسير بركبه جميع الشركات والمؤسسات.

ويرافق التطور في العملية المحاسبية تطوراً تلقائياً في عملية التدقيق المصاحبة. وطالما أن عملية معالجة البيانات الكترونياً أصبحت ضرورية في المؤسسات والتي تهدف إلى تحقيق فعالية أكبر في أنشطتها، فقد برزت أهمية التدقيق على هذه المؤسسات. وفي الوقت نفسه شهدت عملية التدقيق استجابات متزايدة لمواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات لدى المنشآت والشركات، ولذلك ظهر ما يسمى بتدقيق الأنظمة المحوسبة أو تدقيق الحاسوب (computerized auditing).

وفيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق والذي يطلق عليه (أتمتة التدقيق) أو (Audit Automation) فكان أقل تطوراً إلا أن الاهتمام به ازداد خلال العقد المنصرم. ولأن مصطلح (أتمتة) ليس مصطلحاً عربياً بل هو مصطلح معرب من الكلمة الانجليزية (Automation)، فلذلك سيتم في هذه الدراسة استخدام مصطلح (حوسبة) عوضاً عن مصطلح (أتمتة).

ولأن المشاكل التي تواجه مدقق الحسابات بالطرق التقليدية وبالأخص في المؤسسات الكبيرة تجعل عملية التدقيق صعبة وشاقة ومكلفة في آن واحد، ولكن استخدام الحاسوب سمح لمدققي الحسابات بإجراء رقابة دقيقة وشاملة على حسابات المؤسسة مما يسهل عملهم.

ولذلك ظهرت أهمية أن يكون مدقق الحسابات ليس فقط ملماً بأمور التدقيق والمراجعة، بل أيضاً يجب أن يكون لديه من الالمام الكافي ما يجعله يتعامل بسهولة ويسر مع أدوات التكنولوجيا من أجهزة وبرمجيات خاصة بالتدقيق، بالإضافة إلى وجود الخبرة الكافية التي تمكنه من اكتشاف أي محاولة للتلاعب بالحسابات والبيانات المحاسبية تكنولوجيا سواء من داخل أو خارج الشركة صاحبة هذه البيانات. والمملكة الأردنية الهاشمية ليست بمعزل عن هذا التطور التكنولوجي العالمي، بل هي سباقة في مجال مواكبة هذا التطور والاستفادة من مميزاته في شتى المجالات وبالأخص في مجال الرقابة والتدقيق المحاسبي. ونظراً لما يمثله قسم الرقابة الداخلية من احتواءه على الخبرات المهنية واحتكاكه المباشر مع مكاتب التدقيق فلقد جاءت هذه الدراسة لتطبق على أقسام الرقابة الداخلية باعتبارها طرفاً محايداً.

مشكلة الدراسة:

إن اعتماد وتطبيق وتوسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات المعززة لنظام المعلومات يكون له تأثير مالي وغير مالي هام على وظائف الأعمال وهيكلها داخل الشركة (Chatzoglou and Diamantidis, 2009). ويعتقد أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يولد ميزة تنافسية ولكن في الوقت نفسه يعرض المنظمات لمخاطر جديدة الناجمة عن تعقيد تكنولوجيا المعلومات ويحتاج المدققون الماليون إلى تطوير و / أو تعزيز معارفهم ومهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل الوفاء بمهمتهم وفقاً لمعاييرهم المهنية.

كما أن تعقيد تكنولوجيا المعلومات يؤثر على طبيعة اختبار التدقيق (Javrin et al. 2009). للتعامل مع المدققين الماليين يضطرون وفقا لمعاييرهم المهنية والبيئة الحالية التي يعملون فيها، إلى استخدام المزيد والمزيد من تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب [CAATs] وخصوصا عند مراجعة المنظمات ذات نظم المعلومات المعقدة مثل تخطيط موارد المؤسسة [ERP]. وتؤدي نظم تخطيط موارد المؤسسة إلى مخاطر فريدة بسبب إعادة هندسة العمليات وتخصيصها. مما يؤدي إلى أخطاء في البيانات المالية والمعلومات الداخلية غير الدقيقة.

ولذلك في هذه الدراسة سيتم تطبيق دراسة طبقت في ماليزيا (Zainol. 2017) وتطبيقها على اقسام الرقابة الداخلية في البنوك الاردنية.

وتتلور هذه الدراسة في الاسئلة التالية :

١- هل يعتبر الاداء المتوقع من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

٢- هل يعتبر المجهود المتوقع من العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

٣- هل تعتبر العلاقات غير الرسمية من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

٤- هل يعتبر تسهيل انجاز العمل من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن .

أهمية الدراسة:

في الوقت الحاضر، أعطت التكنولوجيا أثرا لمهنة التدقيق في أداء مراجعة تكنولوجيا المعلومات لأن الشركات في الوقت الحاضر تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، تعد (CAATs) واحدة من تقنيات التدقيق أو البرامج التي تم تعريفها على أنها أداة تستخدم لمساعدة شركة التدقيق في تدقيقها الخارجي والداخلي على التقارير المالية للمنظمات والضوابط الداخلية هناك عدة أنواع من (CAATs) التي تشمل برامج التدقيق العامة، و بيانات الاختبار، وتكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على مدى تأثير العوامل (الاداء المتوقع، المجهود المتوقع، العلاقات غير الرسمية، تسهيل انجاز العمل) على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب ولقد تم اخذ وجهة نظر اقسام الرقابة الداخلية في البنوك الاردنية بصفتها كطرف محايد وسوف تساعد هذه الدراسة على فهم تلك العوامل والتركيز على العوامل الاكثر تأثيرا في سبيل اعتماد هذه التقنيات.

اهداف الدراسة:

١- دراسة اثر الاداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

٢- دراسة اثر للمجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

٣- دراسة اثر للعلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

٤- دراسة اثر لتسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

فرضيات الدراسة:

استناداً الى كل مما سبق يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الاولى: لا يعتبر الاداء المتوقع من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

الفرضية الثانية: لا يوجد اثر للمجهود المتوقع من العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

الفرضية الثالثة: لا يوجد اثر للعلاقات غير الرسمية من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

الفرضية الرابعة: لا يوجد اثر لتسهيل انجاز العمل من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

مصطلحات الدراسة:

تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب: تتضمن إنشاء تقارير تدقيق النظام أو استخدام البرمجيات لرصد التغييرات في الملفات والإعدادات والإبلاغ عنها. وقد تشمل الأنظمة الحواسيب الشخصية والخوادم والحواسيب الكبرى وأجهزة توجيه الشبكة والمحولات. وقد تتضمن التطبيقات خدمات الويب ومايكروسوفت بروجكت سنترال وقاعدة بيانات أوراكل. (Paukowits, 2000)

الجهد المتوقع: هو مقدار العطاء المتوقع والجهد الذي سيبدله الموظف الذي تتوقع المنشأة. Venkatesh et al., 2003.

الاداء المتوقع: هو توقع المنشأة لنوعية وكفاءة انجاز المهام من قبل الموظفين. Venkatesh et al., 2003.

تسهيل انجاز العمل: هي مجموعة من الوسائل والاجراءات والقرارات الادارية تساهم في تسهيل الاعمال. Venkatesh et al., 2003.

العلاقات غير رسمية: عني امتلاك قوة اجتماعية ضمن نسيج العلاقات الاجتماعية يمكن المرء من تنفيذ رغبته مهما كانت مدى شرعيتها أو مطابقاً للقوانين الاجتماعية. Venkatesh et al., 2003.

البنوك التجارية الاردنية: تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل (حشيش، 2004).

الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الاول: التدقيق

تعريف التدقيق:

جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association) للتدقيق كما يلي:

التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة. كما عرف إتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق المحاسبي على أنه: إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية والأحداث ، و تقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات و مقياس معين ، وإيصال النتائج إلى المستفيدين. وجاء تعريف (Bernard Germond, 2009) للتدقيق على أنه: إختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل و مستقل ، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى إحتزام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه 2 المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة.

ويرى الباحث بأنه يمكن تعريف التدقيق بأنه مجموعة من الإجراءات يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص بغرض إبداء رأي مهني محايد بموضوع ما بحيث تتوفر في الشخص أو الأشخاص الذين يقومون بهذه المهنة جميع ما تطلبه قواعد التدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المدقق (القواعد العامة للتدقيق) وأن تتم إجراءات التدقيق وفق قواعد التدقيق المتعارف عليها أيضا (قواعد التدقيق المتعلقة بالعمل الميداني) وأن يراعي في إعداد رأي مدقق الحسابات (تقرير مدقق الحسابات) ما جاء في قواعد التدقيق المتعارف عليها خلال إعداد تقرير مدقق الحسابات.

تطور علم التدقيق :

يعتبر التدقيق من بين فروع المحاسبة والذي تطور في الفترة الأخيرة بسبب الحاجة إليه، وبسبب الوسائل والتقنيات المستعملة ورغم أن الحاجة الى الرقابة ظهرت تقريبا مع ظهور المحاسبة إلا أن تطورها يعتبر نوعا ما حديثا. فإذا كانت الكتابات السابقة أعطت أهمية للمصطلحات والجوانب النظرية في المحاسبة فإن الجانب الميداني والعملي والتجريبي قد طغى مع ظهور التدقيق. ويمكن ان نوجز أهم العوامل التي ساعدت على ظهور وتطور التدقيق المحاسبي فيما يلي:

١- زيادة حجم المنشآت.

٢- ظهور بعض القوانين والتشريعات مثل قانون ضريبة الدخل و السوق المالية.

٣- حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم .

و يرجع البعض تاريخ ظهور مهنة التدقيق إلى القرن الثالث عشر في إيطاليا حيث كان المدقق شخصا مهما و يتقاضى أتعابه بالتناسب مع الأخطاء وحالات الغش التي يكتشفها، أما عن التنظيم المهني للتدقيق فجاء من بعد ذلك كمرحلة متطورة، إذ يمكن الإشارة إلى تأسيس أول جمعية مهنية في هذا الاختصاص في إيطاليا كذلك وبالضبط في البندقية سنة (١٥٨١) كما تم تأسيس ما يعرف بجمعية ميلانو سنة (١٧٣٩). أما في فرنسا فقد فرض على الأعيان أن يقدموا سنويا قراءة عمومية لحسابات ممتلكاتهم أمام المدققين ومصادقة منهم، وأنشأت منظمات متخصصة ركزت معظم اهتماماتهم على التكوين المهني للمحاسبين والمدققين وعلى تحديد الشروط الواجب توافرها في الأشخاص الذين يريدون مزاوله المهنة. واما في بريطانيا فقد تطورت المهنة وطهر اول تنظيم مهني للوجود في اسكتلندا عام (١٨٥٤)، ثم جاء قانون الشركات في (١٨٦٢) ليدعم المهنة وينظمها اكثر حيث ينص هذا القانون على وجوب والزامية تعيين مدقق حسابات في شركات الاموال لحماية المساهمين من التلاعب بأموالهم ومن امكانية تعسف الادارة المسيرة وتقصيرها، إذ يشير البعض الى ان الملك إدوارد الأول اصدر وثيقة يعطي للأعيان الحق في تعيين مدققين وتكون المصادقة الزامية من قبلهم على هذه الحسابات بإعداد تقرير وشهادة عن ذلك (عبدالله، خالد، ٢٠١٢).

اهداف التدقيق:

- ١- إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش .
- ٢- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش ، بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك .
- ٣- إعتتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا .
- ٤- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة لإستثماراتهم .
- ٥- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة .
- ٦- تقدير التقارير المختلفة وملء الإستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

أهمية التدقيق:

تتبع أهمية التدقيق كونه وسيلة تهدف لخدمة فئات مختلفة سواء كانت داخل او خارج المنشأة وتربطهم علاقة بهم حيث تعتمد على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات والسياسات ووضع الخطط المستقبلية ومن هذه الفئات (دهش، نعيم، ابوز، عفاف، ٢٠٠٨):

- ١- ادارة المشروعات التي تعتمد كليا على البيانات المحاسبية المدققة في عملية التخطيط ومراقبة الاداء وتقييمه.
- ٢- المستثمرون الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم اكبر عائد ممكن.
- ٣- الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في اغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب.
- ٤- المقرضون والبنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محددة بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمنشآت التي تقوم بتقديم قروض او تسهيلات ائتمانية لهم.

التدقيق وتكنولوجيا المعلومات:

أصبحت السمة الغالبة على الكثير من المنظمات الحديثة استخدامها للتكنولوجيا في تسيير أعمالها ومعالجة بياناتها. فهي تساعد في بناء المؤسسات الناجحة، وتساعد في بناء علاقات متميزة مع عملائها؛ وبالتالي زيادة حصتها السوقية، كما أنها تساعد في العمليات المالية (هذه التطورات في عالم تكنولوجيا المعلومات وضعت المهنة (مهنة تدقيق الحسابات) أمام تحدي كبير لتطوير أدواتها وأساليبها لتستمر في تقديم خدماتها بجودة عالية.

لذا ظهر ما يعرف بالتدقيق الإلكتروني، أو تدقيق الأنظمة المحوسبة هذه التكنولوجيا ستساعد المهنة كما قال (Ashton1989) في التغلب على بعض جوانب القصور البشري في حالة ممارسة الحكم المهني الملائم.

برامج التدقيق العامة :

برامج التدقيق العامة هي مجموعة من البرامج الجاهزة القادرة على اداء بعض عمليات التشغيل التي تفيد المحاسبين القانونيين في تنفيذ خطوات مراجعة الانظمة المحاسبية الإلكترونية.

ومما هو جدير بالذكر ان هذه البرامج قد تم تطويرها وشاع استخدامها في السنوات الاخيرة من القرن العشرين، ونظرا لتعاطف الفوائد الناتجة عن تطبيقها فقد اصبحت احدى الادوات الرئيسية التي يعتمد عليها المحاسبون القانونيون لاداء العديد من اختبارات عملية التدقيق في الانظمة المحاسبية الالكترونية (نظمي، العزب، ٢٠١٢).

ويرى الباحث بان برامج التدقيق العامة تساعد المحاسب القانوني في ان يتعامل بفاعلية مع كميات متنوعة وضخمة من بيانات ملفات العميل للتحقق من صحة ودقة بيانات هذه الملفات، كما انها تقلل من درجة اعتماده على مساعدة العاملين في ادارة الحاسب الالكتروني عند تطبيق الاختبارات المختلفة، وذلك بالإضافة الى انها تتميز عن باقي الطرق بوفوريتها الاقتصادية وقدرتها على تحسين نوعية خطوات عملية التدقيق هذا وتختلف استخدامات برامج التدقيق العامة تبعا لظروف كل ارتباط، وتبعا لنوعية البرامج الجاهزة التي يتم استخدامها.

نبذة تاريخية عن مكاتب التدقيق في الاردن :

كان أول ظهور لمكاتب التدقيق في الأردن عام ١٩٤٤م وذلك عند تأسيس جورج خضر لمكتبه والذي قد اشتملت أعماله على الخدمات المحاسبية والتدقيق على الشركات في ذلك الوقت، وقد تطور هذا المكتب تدريجياً ليصبح وذلك بعد الأحداث السياسية التي امت في الضفة الغربية وبعد ذلك الوقت تم افتتاح بعض مكاتب التدقيق المحلية والمكاتب الفرعية لشركات اجنبية مثل شركة رسل وشركاه (Russel & Co) (Whimney, Murrey Co) في بداية خمسينيات القرن المنصرم من هنا كانت نشأة سوق مهنة التدقيق في الأردن والتي بدأت بحجم صغير من المكاتب العاملة حتى وصلت الى صورتها الحالية في وقتنا الراهن. و عند النظر الى واقع مهنة التدقيق المحاسبي في الأردن فلا بد من الرجوع الى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وذلك للتوصل الى بعض المعلومات الخاصة في هذه المهنة، وعليه فقد بينت الأرقام الواردة في سجلات الجمعية عمل ما يقارب (٢٨٩) مكتب، اضافة الى عدد المدققين المرخصين والعاملين حالياً والذين يمتلكون عضوية في الجمعية ما يقارب (٣٨٣) عضو، حيث أن هؤلاء المدققين يحملون شهادات علميةً عليا (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة) اضافة الى حملهم للشهادات المهنية (CPA، JCPA).

وكان للتطور المشهود في المجالات كافة داعماً أساسياً في تطور مهنة التدقيق في العالم بشكل عام في الدول وفي الأردن بشكل خاص، حي تعد مهنة التدقيق من القطاعات التي رافقت جميع الأعمال والشركات، وعند النظر لتطور هذه المهنة فانها قد مرت تشريعياً بمراحل عديدة منذ قيام إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١م، ولكنها لم تكن مبلورة بشكل واضح الى عند صدور قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الأردني رقم (١٠) لسنة ١٩٦١م، حيث حدد هذا القانون المرجعية القانونية لمهنة التدقيق. كما وقد حددت بنوده في كل من واجبات المدققين ومهامهم ونطاق عملهم، وعليه فقد تناول المشرع الاردني مهنة تدقيق الحسابات في العديد من القوانين ذات الصلة ومنها قانون الشركات رقم (٢٠) والصادر سنة ١٩٦٤ وتعديلاته والذي بين وحدد العلاقة بين مدقق الحسابات والاطراف ذات العلاقة المعنية، اضافة الى تشريع عملية التدقيق والزاميتها للشركات المساهمة في الأردن) ونظرا لتطور الحياة الاقتصادية وازدهارها لا سيما في ثمانينيات القرن الماضي، وضرورة وجود قانون خاص لمهنة التدقيق صدر قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٥م، والذي أوجد من خلاله انشاء جمعية خاصة تحت مسمى جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن، حي سعى هذا القانون الى تنظيم مهنة التدقيق من جديد(تركي، ١٩٩٤)، وفي السياق ذاته فلا بد لنا من استعراض القوانين والتشريعات التي تنظم عمل مهنة التدقيق والمكاتب والشركات الخاصة في هذا المجال في الأردن كالتالي:

١- قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م.

٢- قانون الاوراق المالية وبورصة الاوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢م.

٣- قانون تنظيم مزاوله مهنة المحاسبين القانونيين الاردني رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ .

٤- نظام مزاوله مهنة المحاسبة القانونية الاردني رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦م.

من هنا وعند النظر لواقع مهنة التدقيق في الأردن فقد كانت هنالك العديد من العوامل التي ساعدت على التطور والنمو لهذه المهنة والتي منها(عزيزة، ٢٠٠٢):

١-توسع المشروعات الاقتصادية الأردنية وزيادة حجمها.

2-ظهور شركات الأموال (المساهمة) والتي أدت بدورها بضرورة فصل الملكية عن الإدارة.

٣- سن بعض التشريعات واصدار القوانين الخاصة كقانون الشركات وتعديلاته وقوانين الضريبة .

٤- الدعوة الى تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية اعتبارا من عام ١٩٩٠م والذي ترجم الى عضوية جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين حيث تم اعتماد هذا المعيار في الجلسة رقم (٥٤) في تاريخ ١٩٩٨/٣/١٩ .

٥-دخول الأردن كعضو في منظمة التجارة العالمية الحرة حي تضمنت هذه العضوية الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS والتي حفزت التنافسية في قطاع الخدمات المحاسبي.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تبني التدقيق باستخدام الحاسوب

الاداء المتوقع:

عرفه (Venkatesh et al., 2003) و(F. D. Davis, 1989) بأنه "درجة يعتقد الفرد أن استخدام النظام سوف يساعده على تحقيق مكاسب في الأداء الوظيفي"، وعرفه (Saygili, 2010) بأنه المدى الذي يعتقد الفرد أن استخدام النظام يمكن أن يساعد في تحقيق مكاسب في الأداء الوظيفي. وكأدبيات، يمكن أن يستفيد استخدام هذه التقنيات من الكفاءة والإنتاجية في تدقيق نظم المعلومات مقارنة بنهج التدقيق التقليدي القديم. و نتيجة لذلك، قد يعكس مدققو نظم المعلومات النوايا الإيجابية نحو استخدام واعتماد تقارير المراجعة المرجعية (CAATs) في إطار تعاقداتهم التدقيقية إذا كانوا يعتقدون أن اعتماد التقنيات المرجعية (CAATs) قد يزيد من إنتاجية التدقيق، ونوعية العمل، وإذا كانوا يعتقدون أن أسلوب التدقيق هذا مناسب جدا في إطار التزاماتهم المتعلقة بمراجعة الحسابات.

ويمكن تعريف الاداء المتوقع على أنه المدى الذي يعتقد الفرد أن استخدام النظام يمكن أن يساعد في تحقيق مكاسب في الأداء الوظيفي. وكما هو الحال في الأدبيات، يمكن أن يكشف استخدام نظم مراقبة الجودة CAATs عن الكفاءة والإنتاجية في تدقيق نظم المعلومات مقارنة بنهج التدقيق التقليدي و نتيجة لذلك، قد يعكس مدققو نظم المعلومات النوايا الإيجابية نحو استخدام واعتماد تقارير المراجعة المرجعية (CAATs) ضمن التزاماتهم التدقيقية إذا كانوا يعتقدون أن اعتماد التقنيات المرجعية (CAATs) قد يزيد من إنتاجية التدقيق، ونوعية العمل، وإذا كانوا يعتقدون أن أسلوب التدقيق هذا مناسب جدا في إطار التزاماتهم المتعلقة بمراجعة الحسابات القديمة و يقيس هذا البناء الدرجة التي يعتقد الفرد أن استخدام البرمجيات الضريبية سيساعد على تحسين الأداء. وتشير معايير التدقيق والمبادئ التوجيهية بوضوح إلى أن استخدام أدوات التكنولوجيا يمكن أن يساعد على تعزيز كفاءة وفعالية عمل المدقق الداخلي (على سبيل المثال، انظر المعيار A2.1220). وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت أدبيات أخرى عن (CAATs) أن المدققين الداخليين يعتمدون (CAATs) لتكون قادرة على أداء وظائف مختلفة مثل اختبار ضوابط البرنامج، للحصول على فهم أفضل للضوابط تكنولوجيا المعلومات العميل (Neuron، 2003)، لتسهيل تقييم المخاطر خلال عمليات التخطيط 11 (Paukowits، 2000) وتحسين كفاءة اختبار التدقيق

(Hudson، 1998). وعلى هذا النحو، يبدو واضحا أن (CAATs) ينظر إليها على أنها أداة محتملة للمراجعين الداخليين في أداء أعمال التدقيق الخاصة بهم. ويتسق هذا التصور مع الفائدة المتصورة على النحو المبين في بناء توقعات الأداء في (UTAUT)، والذي يشير إلى المدى الذي يعتقد الفرد أن استخدامه للتكنولوجيا سيعزز الأداء الوظيفي (Davies، 1989). فالأفراد الذين يختارون استخدام برامج إعداد الضرائب لا يركزون على الأداء الوظيفي بل على الأداء الشخصي الفردي. على سبيل المثال، إذا كانت أولوية الشخص هي الحصول على رد أموال مرتفع، فسيقوم بتقييم أداء البرنامج استنادا إلى مدى نجاح البرنامج في الحصول على رد الأموال، و من ناحية أخرى، إذا كان الشخص يريد تجنب التدقيق الضريبي، فإنه سوف يقيم أداء البرمجيات على أساس احتمال تجنب التدقيق الضريبي.

ويرى الباحث ان الاداء المتوقع عبارة عن مدى اعتقاد المدقق بان استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب سوف يرفع من ادائه وكمية انتاجيته وسوف يؤدي الى زيادة جودة العمليات المحاسبية التي يقوم بها.

المجهود المتوقع:

ويعرف الجهد المتوقع بأنه درجة السهولة المقترنة باستعمال (CAATs) (Progrob, Isenberg, 1999).

ولقد وجد (Smith, Abdullah and Razak, 2008) أن سهولة استخدام النظام هي السبب الرئيسي للتبني التكنولوجي في المحاسبة الإدارية. وتؤثر سهولة استخدام التكنولوجيا تأثيرا مباشرا على نية استخدام النظام وتؤثر أخيرا على استخدام النظام الفعلي (Venkatesh et al., 2003) سيكون لدى المستخدمين نية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات إذا كانوا يعتقدون أنها سوف تساعدهم على أداء مهام عملهم بسهولة والحد من متاعب العمل. ولقد عرفه (Aguolu, 2009) على أنه هو عبارة عن مدى السهولة المرتبطة باستخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب، ويرى الباحث بأنه يمكن تعريف الجهد المتوقع على أنه مدى السهولة المرتبطة باستخدام النظام.

وقد يكون لتعقيد وسهولة استخدام النظام التكنولوجي الجديد تأثير سلبي على اعتماد مراجعي نظم المعلومات لتكنولوجيا مراجعة الحسابات الجديدة. ونتيجة لذلك، تم تزويد مدقق نظم المعلومات بالتدريب ذي الصلة لضمان عدم تعرضهم لأي صعوبات فيما يتعلق باستخدام واعتماد تقارير المراجعة المرجعية CAATs ضمن عمليات مراجعة الحسابات وأبرز برنامج التدقيق أيضا أنه بخلاف الميزات الفعلية المتاحة داخل (CAATs)، فإن العامل الأكثر أهمية لاعتماد تقنية التدقيق هذه هو سهولة الاستخدام. وقد يكون لتعقيد وسهولة استخدام النظام التكنولوجي الجديد تأثير سلبي على اعتماد مراجعي نظم المعلومات لتكنولوجيا مراجعة الحسابات الجديدة. ونتيجة لذلك، تم تزويد مدقق نظم المعلومات بالتدريب ذي الصلة لضمان عدم تعرضهم لأي صعوبات فيما يتعلق باستخدام (CAATs) واعتماد تقارير المراجعة المرجعية ضمن عمليات مراجعة الحسابات. وأبرز برنامج التدقيق أيضا أنه بخلاف الميزات الفعلية المتاحة داخل (CAATs)، فإن العامل الأكثر أهمية لاعتماد تقنية التدقيق هذه هو سهولة الاستخدام. ووجد أيضا العرض الإلكتروني للمعلومات المحاسبية من خلال استخدام (CAATs) يساعد المراجعين في عملية صنع القرار (Banker et al., 2002)

ويقاس هذا المصطلح مدى سهولة استخدام الفرد للتكنولوجيا و في هذه الحالة بالذات، فإن الفرد يقارن كم من الجهد الذي يستغرقه لإكمال عمليات التدقيق مع أو بدون برامج الحاسوب.

العلاقات الغير رسمية:

ويمكن تعريف العلاقات الغير رسمية (الاجتماعية) بأنها "الدرجة التي يدركها الفرد أن الآخرين المهمين يعتقدون أنه ينبغي له أن يستخدم الأداة الجديدة في إعداد التدقيق" (Venkatesh, V., Morris. (2003)). و مدى إدراك المدققين أن تقدير مدرائهم وإدراكهم لاستخدامات CAATs قد يؤثر على اعتمادها أم لا. ووجد أن تشجيع المدير يدعم بشكل إيجابي ويؤثر على النية السلوكية.

, وايضا يتم تعريف العلاقات الغير رسمية بأنها الضغط المعياري المرتبط بأعضاء مثل العائلة أو الأصدقاء التي تؤثر على نوايا استخدام التكنولوجيا من خلال وسيطة. و الضغط المعياري من المجتمع حول الوطاء له تأثير على زيادة الوعي وتشكيل التسويق الاجتماعي لتبني خدمات التكنولوجيا، وقد تم التحقيق على نطاق واسع في العلاقة بين العلاقات الغير رسمية و التبني في مجال نظم المعلومات (Fulk and Boyd, 1991)

وعلاوة على ذلك، وجدت دراسة من قبل (Venkatesh and Brown 2006) أن العلاقات الغير الرسمية المتمثلة بالأصدقاء والأسر يعد عاملا قويا يؤثر على اعتماد التكنولوجيا.

وفي دراسة تجريبية سابقة التي قام بها (Hsiao, S. W., Hsu, C. F., & Tang, K. W. 2013) عرفت العلاقات الغير رسمية (الاجتماعية) أن الآخرين يثقون في أنه ينبغي لهم استخدام الكتب المدرسية الإلكترونية. والغرض من هذه الدراسة هو التحقيق ما إذا كان النفوذ الاجتماعي سيؤدي إلى النوايا السلوكية لطلاب الجامعات لتبني الكتب الإلكترونية لدراساتهم المتعلقة بنماذج نظرية قائمة على النوايا، وكان المستجيبون المستهدفون هم جميع طلاب كلية إدارة الأعمال الجامعيين من جامعة كبيرة مع أكثر من (١٠٠٠٠) طالب. وكانت طريقة جمع البيانات المستخدمة من قبلهم طريقة الاستبيان التي تستخدم لتحليل لاحق من قبل الباحثين لاختبار الفرضية، وتبينت نتائجها أن لهذا التأثير الاجتماعي أثر إيجابي على النية السلوكية التي تشبه القاعدة الذاتية

بدعم من (SHARMA, 2004) تعريف العلاقات الغير رسمية (الاجتماعية) بأنها الدرجة التي يرى الفرد أن الشخص الحيوي للآخرين يعتقدون الآخرين يجب استخدام النظام. والهدف من هذه الدراسة هو استكشاف ما إذا كان التأثير الاجتماعي من حيث (UTAUT) يؤدي إلى سوابق نوايا المدققين الداخليين لاستخدام تكنولوجيا التدقيق المستمر. وكان المجيبون المستهدفون (٢١٠) من المدققين الداخليين في جميع أنحاء العالم حول حالة استخدامهم للتدقيق المستمر. ويرى الباحث بأنه يمكن تعريف العلاقات الغير الرسمية بأنها مدى تأثير البيئة المحيطة على زيادة تحفيز المدقق على استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب.

تسهيل انجاز العمل :

تعرف بأنها الدرجة التي يعتقد الفرد أن هناك بنية تحتية تنظيمية وتقنية لدعم استخدام التكنولوجيا التي تفكر في اعتمادها (Aoun et al. 2010) وعرف (Venkatesh, Morris, Davis and Davis, ٢٠٠٣) أن تسهيل انجاز العمل هي درجة اعتقاد الفرد بوجود بنية تحتية تنظيمية وفنية هي دعم استخدام النظام .

ويرى الباحث بان تسهيل انجاز العمل يتعلق بالدرجة التي ينظر فيها إلى البنية التحتية التي توفرها المنظمة والبيئة الخارجية للتأثير على الدوافع التي تعتمد عليها. وفي سياق اعتماد المدققين الداخليين ل (CAATs)، فإن ظروف التسهيل التي يمكن أن تؤثر على دوافعهم على تبنيها تشمل مدى كفاية المعلومات بشأن ما يمكن أن تقوم به (CAATs)؛ والدعم المقدم من البائعين أو مقدمي البرامج؛ فضلا عن الدعم المقدم من الإدارة العليا في منظماتهم).

بحث الأبحاث السابقة التي قام بها (Tan, Chong, and Lin, ٢٠١٠) العوامل التي تؤثر على نية استخدام التسويق عبر الإنترنت بين الماليزيين والكوريين الجنوبيين. ويبلغ عدد المستجيبين المستهدفين هم (١٥٠) ماليزي و(١٥٠) من كوريا الجنوبية وكانت طريقة جمع البيانات المستخدمة من قبل طريقة أخذ العينات من خلال استخدام استبيانات الإبلاغ الذاتي من قبل المستجيبين المستهدفين. واستخدمت الانحدارات المتعددة لتحليل نتيجة الدراسة. وتظهر نتيجة دراستهم أن تسهيل الظروف هو بناء يرتبط ارتباطا كبيرا نية لاستخدام التسويق عبر الإنترنت من قبل كل من الماليزيين والكوريين الجنوبيين وأنه من الضروري من أجل تعزيز جيل الشباب عن التسويق عبر الإنترنت.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية

تعريف الرقابة الداخلية:

لقد تناول العديد من الباحثين موضوع الرقابة الداخلية بمسميات واشكال مختلفة، حيث ان هذا المفهوم تطور عبر فترات زمنية مختلفة، وذلك حسب المعايير الرقابية التي تصدر عن الجمعيات المهنية المحاسبية كما ان هيكل نظام الرقابة الداخلية يختلف من منظمة الى اخرى، وذلك على عوامل عديدة منها حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها ، وطريقة تخزين ومعالجة المعلومات والمتطلبات التشريعية والتنظيمية والقانونية التي تحكم عمل المنظمة (العبادي، ٢٠١٤، ص٥٠).

عرفت جمعية المحاسبين الاردنيين الرقابة الداخلية على انها "العملية المصممة والمنفذة من قبل اولئك المكلفين بالرقابة والادارة والموظفين الاخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق اهداف المنظمة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والانظمة المطبقة، ويتبع ذلك ان أنظمة الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق هذه الاهداف".

يمثل نظام الرقابة الداخلية خطة تنظيمية ومجموعة من الوسائل والاجراءات التي تستخدمها الشركة من اجل حماية موجوداتها والاطمئنان الى دقة البيانات المحاسبية ومدى امكانية الاعتماد عليها وتنمية عوامل الانتاجية وضمان تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعية من قبل الادارة (مهدي، ٢٠١٠، ص١٧٥)،

ويرى (arns ٢٠١٢:p:٥١١) ان الرقابة الداخلية هي " عملية يتم من خلالها توفير تأكيد مناسب عن تحقيق اهداف الادارة الخاصة بامكانية الاعتماد على التقرير المالي وفاعلية وكفاءة التشغيل والالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية".

وعرف قانون (٢٠٠٢ Oxly, Sarieanz) الرقابة الداخلية على "انها عمليات تنجز من قبل مجلس الادارة الواحدة وهي صممت لتوفير التأكيد المعقول في ما يتعلق بانجاز الاهداف التي حددتها لجنة القانون ، (COSO) في تقريرها وهي : الفاعلية والكفاءة بالعمليات التشغيلية، امكانية الاعتماد على التقارير المالية ، الالتزام بالقوانين والمعايير .

أهمية نظام الرقابة الداخلية:

ان نظام الرقابة الداخلية هو وظيفة تقوم لها السلطة المختصة بقصد التحقق من ان العمل يسير وفقا للاهداف المرسومة بكفاية وفي الوقت المحدد لها، وهو بمثابة خط الدفاع الاول الذي يحمي مصالح المساهمين، وهو نظام يوفر الحماية لانتاج المعلومات، وهو يساعد في التعرف على الاخطاء والانحرافات في الاداء ، حيث تسعى هذه الرقابة لمنع ارتكاب الاخطاء او إساءة استعمال الاموال والموارد وحمايتها من الضياع والاختلاس (الصحن وآخرون، ٢٠٠٧).

وتتمثل اهمية نظام الرقابة الداخلية للادارة في انه يشكل اداة تمكنها من التأكد من حسن تنفيذ السياسات المالية الموضوعية وبالتالي تحقيق الاهداف المتعلقة بمصادقية وعدالة القوائم المالية وموثوقيتها وكذلك دقة التقارير المالية المقدمة اليها ، لحماية اصول وعدالة القوائم المالية وموثوقيتها وكذلك دقة التقارير المالية المقدمة اليها ، لحماية اصول الشركة من التلاعب وسوء الاستخدام، حيث يتطلب من الادارة تقييم هذا النظام لمعرفة نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وعلاجها ، وقد اوضحت الرقابة المالية مجالا خصبا لبحاث ودراسات العديد من المهتمين والدارسين، وذلك لاهميتها في الكشف عن مواطن الخلل والضعف في العمليات الادارية، وكذلك الاشخاص القائمين على تنفيذ هذه العمليات مما يساعد في تصحيح المسارات والانحرافات اثناء تنفيذ الخطط الموضوعية بكفاءة (ALAZIMY، ٢٠١٢، ص١٩).

وتكمن اهمية نظام الرقابة الداخلية في انه يحتوي علي مكونات وعناصر مكملة بعضها بعضا، حيث ان هذا النظام يضح عرضة للاختلال ، اذا فقد احد مكوناته وعناصره وعند ذلك فان هذا النظام تكون الفائدة منه قليلة (COLLINS,2009,).

ولذلك فقد ازداد حرص الجهات المهنية المختصة على اهمية مواكبة الرقابة الداخلية للتطورات العلمية والمهنية ، اذ تسعى الجهات ذات العلاقة لتفعيل دور هذه المهنة، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية التي تضي الاساس السليم والفعال على اعداد تقارير مالية مفيدة ، تلتزم المؤسسات بها حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل تحديات كبيرة .

واستنتج الباحث بان اهمية نظام الرقابة الداخلية يكمن في مراقبة وتحسين ادارة المخاطر ومراقبة عمليات الرقابة الداخلية لحد من الانتهاكات والممارسات المالية والادارية غير المشروعة وتحقيق متابعة فعالة لما يدور في المنظمة ، سواء أكان اداريا والذي يمثل الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المترابطة والمتبعة للعمل على تحسين الكفاية الانتاجية وتشجيع السير بالسياسات الادارية المرسومة " ام ماليا(محاسبيا) ويمثل الوسائل او الاجراءات التي تعمل على ضبط دقة وصحة البيانات والمعلومات المحاسبية وتلخيص العمليات المالية".

المقومات الرئيسية في نظام الرقابة الداخلية:

تتطلب مسؤوليات الرقابة الداخلية القيام بعملية المراجعة المستمرة للخطط والسياسات المتبعة في المنظمة وتقييم هذه الخطط ومتابعة الاجراءات والتأكد من السجلات ، ويكون الشخص المراقب المسؤول عن انجاز هذه المهام والواجبات مسؤول بشكل مباشر عن صحة وسلامة الاعمال المناطة به ، فالمراقب يمارس أنشطة التقييم من اجل مساعدة الادارة في احكامها المرتبطة بتنفيذ كافة الانشطة والممارسات التي ينبغي القيام بها ، كما يعتبر هذا النظام وقائيا من خلال القيام بمراجعة الاحداث التي حصلت بالماضي، فالرقابة الداخلية تقوم على اساس شمولي يتضمن كافة العمليات والانشطة سواء المنظمة الاستراتيجية ، كذلك تشمل القيام بمعالجة اوجه القصور في عمليات التخطيط الاستراتيجي الناجم عن عدم امكانية ربط أنظمة المعلومات والاتصالات بأهداف المنظمة (Doyle,2007).

١- الهيكل التنظيمي:

لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية يجب ان يكون الهيكل التنظيمي الاداري في المنظمة موضوعا بشكل يحقق اهداف المنظمة، وان يتصف بالبساطة بمرونة الخطط الموضوعية ، وذلك لمواجهة اي تغيرات قد تحدث في المستقبل ، كما يجب ان يراعي في وضع تسلسل الاختصاصات مع تحديد السلطات والمسؤوليات وتحديد الادارات الرئيسية ، وان يتم فيه وضوح السلطة والمسؤولية حتى لا يحدث اي تداخل او تضارب بين السلطات والمسؤوليات .

٢- نظام محاسبي سليم:

ويشمل النظام المحاسبي السليم على وجود مجموعة مستندية متكاملة من الدفاتر والسجلات ، كما يجب ان يتماشى النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للمنظمة وان يراعي صفة البساطة والوضوح في المستندات حتى يسهل فهمه على كل من يستعمله، كما يجب ان يخدم هذه المستندات او السجلات هدفا من اهداف ادارة المشروع، كما يراعي في تصميم المستند ما يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة في المراحل التي يمر بها هذا المستند .

٣- الاجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات:

يجب مراعاة تقييم الواجبات بين الاقسام والدوائر المختلفة، وبين الموظفين فيما بينهم بحيث لا يسيطر شخص واحد بعملية من اولها الى اخرها ، وهكذا تقلل من فرص التلاعب والغش والخطأ، لان الجمع بين عدة وظائف بيد شخص معين يشكل خطرا على المنظمة ويفسح المجال للتلاعب والاختلاس، لذا على المنظمة ان تفصل بين الوظائف وان تقوم بتوزيع العمل بين الموظفين بما يضمن لها وجود رقابة ذاتية او تلقائية.

٤- اختيار الموظفين الكفاء ووضعهم في المكان المناسب:

لأجل الاستفادة من الكفاءات المختلفة ومن خبرة العاملين بصورة صحيحة فلا بد من الادارة ان تقوم بتوصيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة ، وبما يضمن حسن اختيارهم ووضعهم في المكان المناسب وبما يتلاءم من امكانياتهم وخبرتهم الفنية، كما يجب على الادارة ان تقوم بوضع برنامج مرسوم لتدريب العاملين ورفع مستواهم الفني ، وبما يخدم اهداف المنظمة .

اهداف الرقابة الداخلية :

يمثل نظام الرقابة الداخلية صمام الامان بالنسبة للادارة العليا في المنظمات، فهو نظام يهدف الى حماية موارد المنظمة وموجوداتها ويحفظها من الهدر والضياع وسوء الاستخدام وتوفير البيانات الدقيقة والموثوقة عن طريق التقارير المحاسبية التي تقدم الى الادارة ورفع كفاءة التشغيل ومتابعة التزام العاملين باللوائح والتشريعات والانظمة والتعليمات (الصحن، ٢٠٠٧، ص٤٦).

ويتمثل الهدف الرئيس من وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين واهداف المنظمة التشغيلية التي تسعى الى تحقيقها، ولا بد من اتباع اساليب رقابية لتحقيق الهدف الرئيس المتمثل في المحافظة على ممتلكات المنظمة وهذا الهدف لا يشمل فقط على الاصول المادية بكل انواعها ، كالمخزون والاستثمارات والمعدات والادوات الى غير ذلك، كما يمكن تحقيق الهدف الرئيس عن طريق تحقيق عدد من الاهداف التشغيلية المساعدة والتي يمكن على اساسها تحديد خصائص نظام الرقابة الداخلية، وهذه الاهداف هي : (السامرائي والشريفة، ٢٠١١، ص١٩) و (مهدي، ٢٠١٠، ص١٨٠).

توفير الحماية الكافية لكافة اصول الشركة والمساعدة في فحص وتقويم جميع نواحي النشاطات التي تمارسها الشركة وذلك بهدف تشخيص المشكلات التي تواجه المنظمة، ولهذا فهي تركز على تقويم السياسات والقرارات وتشجيع الالتزام بها وذلك بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاءات التشغيلية.

التأكد من استخدام الحسابات الاجمالية (حسابات المرقبه) اذ ان هذه الحسابات هي صورة ملخصة لجميع العمليات التي ترحل تفصيلا الى الحسابات التي يضمها دفتر الاستاذ المساعد.

الالتزام بالاجراءات والسياسات الادارية والمحاسبية المرسومه من قبل المنظمة، واتباع طريقة القيد المزدوج وما يترتب عليها من توازن حسابي في جميع مراحل النظام المحاسبي المتبع في المنظمة .

التأكد من دقة البيانات والمعلومات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها ، والقيام باعداد موازين المراجعة بشكل مستمر ودوري والتي يجب ان تستند الى مبادئ أساسية تتمثل في ملائمة استعمالها وموضوعيتها عند اتخاذ القرارات الادارية ، أيضا فالمعلومات التي تعطيها الشركة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها امامه.

توفير مصادر المعلومات اللازمة واتباع نظام الجرد المستمر والمفاجيء للمخازن واجراء المطابقة بين الرصيد الدفترى والفعلي القيام بتدقيق كشوفات المنظمة واجراء مذكرات التسوية بشكل دوري ، حيث انه يجب على نظام الرقابة الداخلية ان يفحصها ويتأكد من دقتها، ذلك ان اي نظام رقابي يتضمن نظام اثبات والذي بدونه تختفي كل الضمانات والاثباتات للمعلومات .

التأكد من اتباع نظام التدقيق الداخلي لكل العمليات في المنظمة .

اعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي على مدد دورية وعدم اجراء قيود التسوية و تصحيح الاخطاء الا بعد الحصول على الموافقات.

الارتقاء بالكفاءة الانتاجية ومتابعة ارقام الانتاج الفعلية ومقارنتها بالأرقام المخططة ،كالتأكد من انتاج الكميات المطلوبة في المواعيد المحددة، والمواصفات المطلوبة ، كما يمتد مجال الرقابة هنا الى عناصر الانتاج الاساسية.

ويرى الباحث ان من اهم اهداف الرقابة الداخلية هو تخفيض او تقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن من خلال رصد ومنع المخالفات التي من المحتمل حدوثها، وحماية اصول الشركة من الضياع والاختلاس ويمكن تحقيق اهداف المنظمة من خلال تقسيم العمل مع المراقبة وتحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات مع استخدام وسائل الرقابة الحديثة والمزدوجة والتأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم العهد.

المبحث الرابع: البنوك التجارية

تعريف البنوك التجارية:

تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل. وفي هذا التعريف إشارة إلى أن البنوك التجارية تتعامل مع جميع القطاعات ومواردها الأساسية هي الودائع، وإن جل معاملاتها في الأجل القصير، وتعرف أيضا على أنها مؤسسة مالية مستقبلية للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم والتسيقات على الحساب الجاري وتسيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود، وذلك عن طريق القروض التي تمنحها، ويمكن تعريفها أيضا على أنها إحدى أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الأفراد والمؤسسات. ومما سبق عرف الباحث البنوك التجارية هي المؤسسات المالية الوسيطة التي وظيفتها الأساسية قبول الودائع الادخارية واستخدامها في عملياتها المختلفة، مثل الخصم والإفراض، والتي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لجميع الزبائن دون تخصيص وانفرادها بميزة خلق نقود الودائع.

الوظائف التقليدية للبنك التجاري:

١- قبول الودائع: تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقتض بها المصارف التجارية أموال المذخرين ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين (2). « حيث تمثل الوديعة التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وتقبل البنوك التجارية الودائع بجميع أنواعها من الأفراد والمؤسسات والهيئات، وتنقسم إلى عدة أنواع هي:

أ. الودائع الجارية: وهي ودائع تحت الطلب يستطيع المودع أن يسحب في أي وقت يشاء ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم.

ب. ودائع لأجل: وهي ودائع لا يجوز سحبها إلا بعد مدة يتفق عليها المودع مع المصرف سلفا وتدفع عليها فوائد. ج. ودائع التوفير: وتحصل هي الأخرى على فائدة وتحسب معظم البنوك الفائدة على الأشهر الكاملة التي تقضيها الوديعة في حساب التوفير.

٢- منح القروض والسلفيات: وهي من أهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهوره (3)، وتعني هذه الوظيفة تقديم البنك التجاري مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات على اختلاف أنواعها وأجلها، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وتوجيه نشاطاتهم على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، ويحصل على فوائد نظير ذلك. وتتعدد وتنوع الأشكال الخاصة للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ويتمثل أهمها:

١- الدفع تحت الحساب.

٢- القرض النقدي.

٣- الائتمان الإيجاري.

٤- عمليات الخصم.

٣-ضخ السيولة النقدية: إن البنوك حاليا تقوم بعملية منح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي، أي أنها تقوم بخلق هذه الودائع حيث تعتبر أهم الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود المتداولة في المجتمع الاقتصادي. وترتكز هذه الوظيفة على عاملين:

١- توافر الثقة مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها بأي وقت.

٢-أما العامل الثاني فيتمثل في أن التسليم بصحة قانون الأعداد الكبيرة تجعلنا نتوقع وجود تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء يساوي على الأقل مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم

وتقوم البنوك التجارية إلى جانب وظائفها الرئيسية المشار إليها مجموعة من الوظائف الأخرى والخدمات التي تعتبر ثانوية تتمثل أهمها فيما يلي:

- تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها.

- إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.

- التعامل في العملات الأجنبية بيعا وشراء. تأجير الخزائن للعملاء ليحتفظوا فيها بمنقولاتهم. إصدار خطابات الضمان.

- القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب العملاء يحتاج لديهم الوقت والخبرة.

الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

لقد تغيرت وظيفة البنك من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تأدية خدمات ضرورية للمجتمع، حيث تسعى من وراء ذلك إلى إغراء المتعاملين بشتى الوسائل، باعتبار أن جذب متعامل واحد يعتبر ربحا في حد ذاته، ولتحقيق هذه الأهداف أصبح البنكاالتجاري يقوم بالعديد من الخدمات الحديثة نذكر منها:

١- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:

أصبحت البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لمشروعاتهم، حيث على أساسها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكيفية السداد، ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والبيع والتحصيل، لأن ذلك من مصلحة البنك وعليه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل لهما.

٢- ادخار المناسبات:

تسعى البنوك التجارية إلى تشجيع المتعاملين معها ليقوموا بالادخار لمواجهة نفقات المناسباتمثل: الزواج، الدراسة، السياحة...إلخ، حيث يقدم لهم فوائد وتسهيلات ائتمانية.

٣- خدمات البطاقة الائتمانية:

وهي عبارة عن بطاقة من البلاستيك، تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه، وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على شراء بضائع من المتاجر أو التمتع ببعض الخدمات الأخرى، على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشتره إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد.

٤- الخدمات الالكترونية:

تستخدم البنوك حاليا الكمبيوتر لتزويد المتعاملين معها بكشوف توضح أوضاعهم المالية، والضرائب المترتبة على إيراداتهم، تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات.

٥- مساعدة الشركات على بيع إصداراتها الجديدة من الأسهم (عبد الحميد، ٢٠٠٠):

تقوم البنوك بمساعدة شركات المساهمة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عند ما تطرحها للاكتتاب العام، وفي تلقي الدفعات الأولى من تلك الأسهم مقابل عمولة تأخذها من الشركة، فالبنوك بهذه الخدمة تصبح من مؤسسات سوق رأس المال الأولية، وذلك بتقديمها الخدمات لكل من المستثمر والشركة المصدرة، حيث تسهل الاكتتاب بينهما.

إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة، لتعود على البنك بمزايا نذكر منها:

الدعاية والإعلان للبنك وتداول اسمه بين المتعاملين وبالتالي اجتذاب متعاملين جدد.

زيادة توظيفات البنك وبالتالي زيادة عوائده.

موارد البنوك التجارية:

ويتمثل هذا الجانب في المصادر المختلفة لموارد البنك التي تعد التزامات تجاه الغير، وتشتمل على ما يلي (زينب، ١٩٩١):

أ- الموارد الذاتية (الداخلية): ويشمل:

١- رأس المال: «ويتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو لا يشكل إلا نسب ضئيلة من إجمالي الخصوم وأنه بمثابة حساب مدين للمؤسسين» (1) ومع ذلك فهو يعتبر مؤشرا لمثانة المركز المالي للمصرف، وعادة تفرض التشريعات المصرفية حدودا دنيا على رأس المال ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس، ولكنها تحول دون سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية غرض استثماري معين.

٢- الاحتياطات: وهي عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله وتقسّم إلى قسمين - الاحتياطي القانوني: وهو ما يلزم به البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه.

- الاحتياطي الخاص: ويحدده مجلس إدارة البنك، وهو نسبة من الأرباح السنوية، ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة غير متوقعة (3)، ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري.

ب- الموارد غير الذاتية (الخارجية): وتشمل:

الودائع: ويمثل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ من خصوم البنك، ويتكون من المبالغ يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير.

شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع: هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

مستحق للبنوك: ويمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة.

استخدامات البنوك التجارية:

ويقصد بها كافة حقوق البنك لدى الغير، ويعبر عن الجانب الدائن في ميزانية البنك، وتبين الاستخدامات المختلفة لأموال البنك، وهي كما يلي:

١- الأرصدة النقدية الحاضرة: وتمثلها النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، والتي تتخذ أساساً شكل الأوراق النقدية القانونية والنقود المساعدة، وما يكون في حيازته من عملات أجنبية، وهي تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الفورية لعملاء البنك.

٢- الحوالات المخصوصة: وتعني كل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري، وأنواعها هي (بني هاني، ٢٠٠٣):

-أذونات الخزينة: وهي عبارة عن دين قصير الجل تصدره الدولة، وذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات وميزانية الدولة وتقوم البنوك التجارية بشرائها للاحتفاظ بها حتى يحين موعد استردادها، وهذا بعد فترة قصيرة لا تتجاوز 3 أشهر.

- الأوراق التجارية: وتشمل الكمبيالة والسند الإذني تقبل البنوك التجارية بخصمها للعملاء، وغالباً تكون هذه الأوراق مستحقة داخل الدولة، ولكنها قد تكون مستحقة الدفع في الخارج في بعض الأحيان، ويتوقف حجم التوظيف على سياسة كل بنك، والموقف المنتظر لأصحاب الودائع والتقلبات التي يتعرض لها أصحاب القروض.

-الأوراق التجارية: وتشمل الكمبيالة والسند الإذني تقبل البنوك التجارية بخصمها للعملاء، وغالباً تكون هذه الأوراق مستحقة داخل الدولة، ولكنها قد تكون مستحقة الدفع في الخارج في بعض الأحيان، ويتوقف حجم التوظيف على سياسة كل بنك، والموقف المنتظر لأصحاب الودائع والتقلبات التي يتعرض لها أصحاب القروض.

-محفظة الأوراق المالية: وتتضمن استثمارات البنك التجاري (ممتلكات البنك من أوراق سواء كانت الأوراق المالية خاصة، وهي الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات الخاصة، والأوراق المالية العامة، وهي السندات التي تصدرها الدولة.

-القروض والسلفيات: تستخدم البنوك التجارية جزء لا يستهان به من الودائع في عمليات الإقراض والسلفيات قصيرة الأجل بصفة أساسية والمتوسط وطويل الأجل، ولكن في الحدود التي لا تؤثر على سيولة البنك.

المبحث الخامس: التحول من التدقيق اليدوي للتدقيق الالكتروني :

ان التحول من النظام اليدوي الى نظام التدقيق الالكتروني اصبح ضرورة لابد منها للنهوض بعملية التدقيق ودخولها عصر التكنولوجيا ، عليه كان اول استخدام لنظام المحاسبة الالكتروني في عام ١٩٥٤ حيث كان في هذا الوقت الاجهزة المستخدمة في العمل المحاسبي اجهزة حاسوبية رئيسية وكان في ذلك الوقت القليل من الناس لديهم المهارة والقدرة في امكانية استخدام الحاسوب وخلال الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٠ كانت مهنة التدقيق ماتزال تعتمد على اسلوب التدقيق حول الحاسوب (سنتطرق الى اساليب التدقيق الالكتروني لاحقا) وقد بدا التغيير في اساليب التدقيق في منتصف الستينات من القرن الماضي وذلك تزامنا مع ادخال الات جديدة صغيرة الحجم واقل تكلفة اذ ساعد ذلك سرعة انتشار الحواسيب في الشركات وفي الوقت نفسه زادت حاجة مدققي الحسابات في التعرف الى مفاهيم معالجة البيانات الكترونيا في المجالات التجارية وغيرها بسبب اختلاف طريقة تخزين البيانات واسترجاعها ومعالجتها والرقابة عليها وفي عام ١٩٦٨ قام المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين بتطوير تدقيق البيانات ومعالجتها الكترونيا ونتيجة لذلك تم تشكيل جمعية خاصة بهذه المهمة اطلقوا عليها جمعية مدققي معالجة البيانات الكترونيا وكان الهدف من هذه الجمعية وضع مبادئ واجراءات ومعايير لتدقيق ومعالجة البيانات الكترونيا وفي عام ١٩٧٧ صدرت الطبعة الاولى من اهداف رقابة التدقيق على المعلومات والمعروفة الان باسم (COBIT) اهداف الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها وهي مجموعة اهداف خاصة لرقابة تكنولوجيا المعلومات المقبولة قبولاً عاماً بمدققي تكنولوجيا المعلومات. وفي عام ١٩٩٤ غيرت الجمعية اسمها وتحولت الى جمعية الرقابة وتدقيق نظم المعلومات .

مفهوم التدقيق الالكتروني :

لقد ادى التطور التكنولوجي الى ادخال تكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات حتى اضحى استخدام تكنولوجيا ميزة تنافسية لدى بعض الشركات تتميز بها عن نظيراتها من الشركات كما تآثر علم المحاسبة و التدقيق كما في باقي المجالات و لكن لابد من الاخذ بعين الاعتبار ان اهداف الانظمة و اهداف التدقيق هي نفسها لا تتأثر بطريقة تشغيل البيانات سواء كانت يدوية اوالالكترونية و ايضا فان نطاق التدقيق لا يتغير في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات و لكن طريقة التدقيق و جمع الدالة قد تختلف كلياً و هذا الاختلاف يعود الى اختلاف اجراءات جمع و تبويب و تخزين المعلومات المحاسبية

يقصد بالتدقيق الالكتروني " عملية تطبيق اي نوع من الانظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط و الرقابة وتوثيق اعمال التدقيق " (السمور ، ٢٠١٤ ، ٢٣)

كما عرف على انه عملية جمع و تقييم لتحديد فيما اذا كان استخدام الحاسوب يساهم في حماية الاصول الوحدة الاقتصادية و يؤكد سلامة بياناتها و يحقق اهدافها بفاعلية ويستخدم ومواردها بكفاءة (برزان ، ٢٠١٥ ، ٤٣٢)

اهداف التدقيق الالكتروني:

ان استخدام الحاسوب لانجاز اعمال التدقيق تسمح للمدقق بالاستفادة من امكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الاعمال بسرعة وبدقة اكبر حيث يمكنه من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها واختيار العينات واجراء الخطوات اللازمة لجمع الدالة كما تساعده في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية وبالتالي سهل الحاسوب للمدقق عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة اقل من تكلفة الاداء اليدوي.

عليه فان استخدام الحاسوب في العملية التدقيقية يحقق مجموعة اهداف منها :

١- الاقتصاد : اي ان هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من انه يستخدم باقصى طاقة ممكنة لخدمة الوحدة الاقتصادية وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الوحدة الاقتصادية .

٢- الفعالية : اي ان هدف المدقق فحص فعالية الادوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الانشطة الادارية والمالية والتشغيلية .

٣- الكفاية : اي انه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر اهمية بالنسبة للمنشأة بحسب مفهوم الاهمية النسبية .

٤- الحماية : بمعنى ان يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن اهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الاقراص الحاسوبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات او التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين .

اساليب التدقيق الالكتروني:

وترتبط هذه الاساليب بعوامل متعددة مثل درجة أهمته النظام الإلكتروني ومدى احتفاظ المنظمة بالوثائق والسجلات أو بمعنى آخر جودة مسار التدقيق، وهذه الاساليب هي:

التدقيق حول الحاسوب Auditing Around the Computer

التدقيق باستخدام الحاسوب Auditing With the Computer

١. التدقيق حول الحاسوب Auditing Around the Computer

عندما يأخذ المدقق الخارجي فقط في اعتباره الرقابة التي لا تتعلق بالتشغيل الإلكتروني للبيانات لتقدير خطر الرقابة، سيكون من المتعارف عليه أن يطلق على ذلك التدقيق حول الحاسوب. وفي ظل هذا المنهج، يتوصل المدقق إلى فهم الرقابة الداخلية وأداء كل من اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات وإجراءات التحقق من أرصدة الحسابات على النهج نفسه الذي يتم تنفيذه في ظل النظم اليدوية. وهذا يعني أن يقوم المدقق بتتبع مسار التدقيق حتى نقطة دخول البيانات في الحاسوب مع اعادة متابعتها عند نقطه خروجها من أجهزة الحاسوب على شكل تقارير مطبوعة أو صورة الكترونية وعند التدقيق حول الحاسوب، يجب أن يتمكن المدقق الخارجي من التوصل إلى قدر كاف من أصول المستندات وقائمة تفصيلية للمخرجات في شكل قابل للقراءة. ويكون ذلك ممكناً عند تحقق الحالات التالية:

توافر أصول المستندات في شكل يمكن أن يقرأه الإنسان.

يتم حفظ المستندات بشكل يمكن معه البحث عنها بما يتلاءم مع أغراض التدقيق.

يتم إعداد قائمة للمخرجات بتفصيل كاف لتمكين المدقق من تتبع العمليات المالية الفردية من أصول المستندات إلى المخرجات وبالعكس. ومعنى آخر، يجب أن يتمكن المدقق من تتبع تدفق العمليات المالية من المستندات الأصلية للأمام من خلال مسار التدقيق وحتى الأستاذ العام مع التحرك في الاتجاه المعاكس من الأستاذ العام للخلف حتى اصول المستندات.

وبناء على ذلك فإن خطوات التدقيق حول الحاسوب تتم كما يلي:-.

تدقيق المستندات الاصلية.

التحقق من خطوات إعداد المدخلات في صحة إدخال البيانات بالشكل الملائم.

التحقق من مخرجات الحاسوب حيث يكتفي المدقق بمطابقة مخرجات الحاسوب مع نتائج العمليات الحسابية اليدوية لمدخلات البيانات نفسها كاختبار لصحة معالجة البيانات إلكترونياً، ولعل من أهم مزايا التدقيق حول الحاسوب ما يأتي:
انخفاض تكلفة ادائه.

يعتمد على تدقيق البيانات الفعلية واستخدام اجهزة الحاسوب الموجودة بالوحدة محل التدقيق.

يتطلب من المدقق الخارجي قليل من المهارات والتدريب على عمليات الحاسوب، كما انه يتطلب مساعدة قليلة من موظفي الحسابات وادارة تشغيل البيانات داخل الوحدة محل التدقيق. [2]

أما أهم العيوب فتتمثل بما يلي:-

تجاهل وسائل الرقابة على معالجة البيانات.

انها لا تستخدم الحاسوب الذي يعد أداة فعالة في إجراء الاختبارات ومعالجة البيانات.

لا يمكن من خلالها اجراء تدقيق شامل واسع النطاق، حيث يتم الاقتصار على نسبة صغيرة من الكم الكبير من العمليات التي يتم معالجتها إلكترونياً.

و بسبب التطور الحاصل في بيئة نظم المعلومات المحاسبية وانتقالها من البيئة التقليدية إلى البيئة الإلكترونية فضلاً عن زيادة تعقد نظم المعلومات الإلكترونية، بدأ استخدام أسلوب التدقيق حول الحاسوب يخرج من نطاق أساليب التدقيق الإلكتروني للبيانات من الناحية الفنية وبات أقرب إلى التدقيق اليدوي منه للإلكتروني، وذلك بسبب إن معظم المنظمات التي كانت تستخدم النظم المحاسبية اليدوية تحولت إلى أتمتة أنظمتها المحاسبية وهذا بالتالي أدى إلى تقليل المستندات التي يعتمد عليها هذا الاسلوب في التدقيق.

٢. التدقيق باستخدام الحاسوب Auditing with the Computer :

يرى أرينز وآخرون، إنه عندما تكون المستندات الاصلية المعتادة مثل الفواتير وأوامر الشراء وسجلات الفواتير والسجلات المحاسبية مثل دفاتر اليومية الخاصة بالمبيعات وقوائم المخازن والسجلات التابعة لحسابات المدينين فقط في شكل إلكتروني. فإن المدقق ينبغي أن يغير من مدخل التدقيق الذي يتبعه. وهذا المدخل الجديد يسمى التدقيق من خلال الحاسوب .

لذا يتلخص هذا الأسلوب في قيام المدقق الخارجي بفحص واختبار عملية تشغيل البيانات داخل الحاسوب، فضلاً عن التأكد من صحة المدخلات والمخرجات، فأسلوب التدقيق من خلال الحاسوب على عكس اسلوب التدقيق حول الحاسوب، لا يتجاهل وجود الحاسوب بل يأخذه في الاعتبار، ويدقق ما يتم بداخله، ويركز المدقق هنا على مدى الالتزام بالبرنامج المعين (المعتمد لتشغيل البيانات)، وهو الأمر الذي يتطلب من المدقق قدر مناسب من المعرفة بالحاسوب ونظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، وايضاً تصميم البرامج واستخداماتها. طبقاً لهذا الاسلوب توجد عدة أساليب تشترك في استخدام الحاسوب لتنفيذ عمليات الفحص والتحقق من صحة العمليات والارصدة.

وتتفق هذه الاساليب في الافتراض الذي تبنى عليه، وهو أنه إذا كانت عمليات تشغيل البيانات تتم بشكل دقيق، فإن ذلك يعني أن هناك احتمالاً كبيراً لأن تكون السجلات المحاسبية صحيحة، وبالتالي القوائم المالية صحيحة. ويصلح هذا الأسلوب لتدقيق النظم المتطورة، والتي تقل فيها درجة الاعتماد على النسخ المطبوعة للمخرجات، وهو الأمر الذي يفرض على المدقق ضرورة تنفيذ مهمته في التحقق من صحة العمليات والأرصدة من خلال الحاسوب وليس حول الحاسوب.

عند قيام المدقق بالتدقيق من خلال الحاسوب فإنه يستخدم ما يسمى تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب Computers Assist Audit Techniques (CAATs) وهي مجموعة من الطرائق التي تزود المدقق بوسائل فعالة في اختبار رقابة تطبيقات الحاسوب، وهي بحاجة الى معرفة ومهارة خاصة من قبل المدقق،

ينظر بعض المدققين إلى (CAATs) كطريق لحوسبة المهام اليدوية كما أنها تعطي قيمة مضافة لعملية التدقيق، وهي تخلو من المهام اليدوية مما يمكنهم من التفكير والابداع في مجال التدقيق وتسمح للقيام بتقييم سريع للنتائج وتعديل خطط التدقيق أيضاً.

المبحث السادس: الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

دراسة الخالدي (٢٠١٥)، والتي بعنوان "أثر استخدام أساليب المعالجة الإلكترونية للبيانات على زيادة فعالية مكاتب تدقيق الحسابات العاملة بقطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام أساليب المعالجة الإلكترونية على زيادة فعالية مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة بفلسطين، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة و زعت على عينة الدراسة وتم التوصل إلى أن استخدام أساليب المعالجة الإلكترونية في التدقيق يؤدي إلى زيادة فاعلية مرحلة التخطيط وتحسين قيام المدقق بالإجراءات التحليلية كما يرفع من جودة أداء أعمال التدقيق وتوثيقها، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين استخدام أساليب المعالجة الإلكترونية للبيانات على زيادة فعالية مكاتب التدقيق لكنها علاقة دون المتوسطة نظرا لوجود عناصر أخرى تؤثر على ذلك خلاف أساليب المعالجة الإلكترونية، وقد أوصت الدراسة بإدراج الموضوع في المناهج الأكاديمية للجامعات وأهمية متابعة الحكومة والجهات الإشرافية والنقابات تطبيق تلك الأساليب التكنولوجية في مكاتب التدقيق مع صرف مزايا خاصة لهم.

٢- الجوهر وآخرون (٢٠١٠)، والتي بعنوان " أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل التدقيق دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية".

جاء اختيار الباحثين لهذا الموضوع بهدف تسليط الضوء على أبعاد تأثير تكنولوجيا المعلومات في التدقيق، وأنواع المخاطر التي يمكن مواجهتها، وكيفية تأثير تلك المخاطر في مقاييس جودة عمل المدقق، مستخدمين أسلوب الاستبانة فيجمع المعلومات لعينة من مكاتب التدقيق العاملة في الأردن. وأظهرت نتائج البحث أن أكثر المخاطر التي يمكن مواجهتها هي مخاطر التعرض نتيجة عدم كفاية الإجراءات الرقابية المصاحبة لاستخدام التكنولوجيا، وأن أكثر مقاييس جودة المهنة تأثراً بمخاطر التكنولوجيا هو مقياس الكفاءة والجدارة.

٣- الشبيل، عون (٢٠١٣)، وهي بعنوان " أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية (دراسة ميدانية)"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على مهام مدققي ديوان المحاسبة في تعزيز المساءلة والشفافية. ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استبانة ووزعت على عينة عشوائية. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة على مهام ديوان المحاسبة، و في تعزيز المساءلة والشفافية فيها. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة تعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة، وتعزيز مهام ديوان المحاسبة لما لها من دور في المساءلة والشفافية، والاهتمام بتعزيز مكاتب المراقبات الميدانية ببعض حملة الشهادات المهنية.

٤- سهام ، نواف(٢٠١٤)، استخدامات تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عملية المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية".

وقد هدفت هذه إلى معرفة مدى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عملية المراجعة التحليلية من خلال دراسة أهم المعايير والبيانات الدولية التي جاء تتحدث حول مهنة التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات، وتحليل تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة التحليلية. وخلصت الدراسة إلى أن المراجعة التحليلية قد تطورت نتيجة لوجود نظم المحاسبة الفورية (غير الورقية)، ومع تطور تكنولوجيا المعلومات تم الاتجاه لاستخدام الأدلة الالكترونية، والتي تساعد على المنع والوقاية من التحريفات الجوهرية للقوائم المالية. ، فيما اوصت هذه الدراسة على ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات لتحسين العمليات التحليلية وايضا توفير الموارد التكنولوجية اللازمة.

٥- عبد الله ، أحمد (٢٠١١) التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، و قياس مدى تأثيرها على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين".

تناولت هذه الدراسة التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات من المحاسبين القانونيين الأردنيين من خلال عرض مداخل (طرق) التدقيق المستخدمة في ظل نظم معالجة البيانات (حول الحاسب، وخلال الحاسب، وباستخدام الحاسب).

وهدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية التدقيق و ذلك من خلال تحديد اثر استخدام تقنيات تدقيق نظم معالجة البيانات على التخطيط، والتحقق و الإثبات، و تقييم نظم الرقابة الداخلية، و تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات.

اعتمد الباحث ان في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة على نوعين رئيسيين من المصادر كان أولهم الكتب و الدوريات و التي استمد امنها البيانات الثانوية للدراسة و بناء الإطار النظري لها، وثانيهما يتمثل في الاستبانة الخاصة بمعالجة الجانب العملي منها، و التي تم تصميمها من خلال الاطلاع

على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بحيث تغطي أسئلة وفرضيات الدراسة بالشكل المناسب و التي تم الحصول منها على البيانات الأولية للدراسة .

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود اثر ذي دلالة إحصائية لم يتم استخدامها تقنيات الكترونية في تدقيق نظم معالجة البيانات على فعالية عملية تدقيق نظم معالجة البيانات، حيث أظهرت النتائج أن هناك أثر اذ دلالة إحصائية للتقنيات الالكترونية المستخدمة على كل من التخطيط، و التحقق و الإثبات، و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، و تقرير تدقيق نظم معالجة البيانات.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر التقنيات تأثيرا على فعالية عملية التدقيق عند استخدامها هي: تقنية اللقطة، و تقنية البيانات الاختبارية، و تقنية الخريطة (تكتيف الفحص عند نقاط اتخاذ القرار)، وتقنية السجلات الممتدة.

٦- الشرع ، عبدالله (٢٠٠٩)، التدقيق الخارجي الالكتروني في العملا ل مصرفي ومحددات التنفيذ" دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية".

وقد تضمنت الدراسة مناقشات علمية تنصب على مدى فاعلية التدقيق الالكتروني في المصارف محل الدراسة و قد تم تصميم استمارة استبيان وزعت على مكاتب التدقيق و خاصة تلك المكاتب التي انيطت بها مهمة تدقيق المصارف محل الدراسة لغرض التعرف على أهم محددات التنفيذ التي تواجه عملية التدقيق الالكتروني للعمليات المنفذة الكترونيا إضافة إلى الأفكار التي وردت في الدراسات السابقة من عربية و أجنبية والتي أغنت الدراسة بالتجار بالمستفادة في هذا المجال. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على موضوعية مدقق الحسابات الخارجي في تأدية عمله وأن أسلوب التدقيق وحجم العينات ذو تأثير في ايجاد المحددات في ظل الأنظمة الالكترونية. كما أوصت الدراسة بإعادة النظر بالطرق التقليدية للتدقيق الخارجي بما يواكب التطور التكنولوجي..

٧- (الحسبان،عطالله، ٢٠٠٤)، قياس قدرة انظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الاردنية

هدفت الدراسة الى قياس درجة فاعلية الرقابة الداخلية للشركات المساهمة ومدى قدرتها على مواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات المعاصرة، تكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الاردنية وبلغ افراد العينة ١٣٥ مدققا داخليا. وانتهج الباحث منهجي الاستقراء والاستنباط حيث اعتمد على المنهج الاستقرائي من اجل تحليل واقع البيئة الحالية في هذه الشركات، كما اعتمد على المنهج الاستنباطي من اجل استنباط مدى قدرة هذه الشركات على مواكبة بيئة تكنولوجيا المعلومات لوضع الحلول والمقترحات اللازمة لذلك. وقد بينت الدراسة ماييلي: ان قطاع البنوك يمثل اكثر القطاعات في قدرته في مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في مكونات انظمة الرقابة الداخلية بين بية قطاعات الشركات المساهمة الاردنية كما ان قطاع الخدمات يعتبر اقلها قدرة في التعامل مع ذلك. كما ان قطاع البنوك اكثر قدرة في التعامل مع مشاكل تصميم انظمة الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات كما يعتبر قطاع الخدمات اقل القطاعات قدرة في التعامل مع مشاكل تصميم انظمة الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

الدراسات الاجنبية:

James Bierstakera,DianeJanvrinb,D. Jordan Lowe(2013),

factors influence auditors' use of computer-assisted audit techniques

العوامل التي تؤثر على استخدام مراجعي الحسابات لتقنيات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر

هدفت هذه الدراسة لمواجهة تحديات التقدم السريع في تكنولوجيا العميل، ومعايير التدقيق تحت المراجعين لاستخدام أدوات التدقيق بمساعدة الحاسوب والتقنيات (CAATs). ومع ذلك، تشير الأبحاث الأخيرة أن استخدام CAATs منخفضة إلى حد ما. وتستخدم هذه الدراسة نظرية موحدة للقبول واستخدام تكنولوجيا (UTAUT) لتحديد و ثم تفحص العوامل المحتملة التي تؤثر في الاستخدام مدققي الحسابات أو عدم استخدام CAATs. دراسة استخدام مدقق حسابات CAATs أمر مهم لأن CAATs تبشر ب تحسين كفاءة وفعالية المراجعة. تم الحصول على استبانات المدققين من ٤ شركات وطنية واقليمية المحلية. وتشير النتائج إلى أن توقعات نتائج ومدى الضغوط التنظيمية والفنية التي تؤثر بدعم البنية التحتية لاحتمال أن المدققين سوف تستخدم CAATs.

2- Vasile-Daniel, C. A. R. D. O. S. (2010;

How Financial Auditors Use Caats And Perceive Erp Systems

كيفية استخدام المدققين الداخليين لتقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب واعتمادهم عليها:

إن اعتماد وتطبيق وتوسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات المعززة لنظام المعلومات يكون له تأثير مالي وغير مالي هام على وظائف الأعمال وهيكلها داخل شركة (Chatzoglou and Diamantidis, ٢٠٠٩). ويعتقد أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يولد ميزة تنافسية ولكن في الوقت نفسه يعرض المنظمات لمخاطر جديدة الناجمة عن تعقيد تكنولوجيا المعلومات. ويحتاج المدققون الماليون إلى تطوير و / أو تعزيز معارفهم ومهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل الوفاء بمهمتهم وفقا لمعاييرهم المهنية. وخالف تخطيط التدقيق، يجب عليهم النظر في كيفية تأثير خصائص العميل على مخاطر الأنظمة) Bedard et al., ٢٠٠٥ (والأخطاء المحتملة). (Bell et al. ١٩٩٨). كما أن تعقيد تكنولوجيا المعلومات يؤثر على طبيعة اختبار التدقيق (Javrin et al., ٢٠٠٩). للتعامل مع هذه المدققين الماليين يضطرون، وفقا لمعاييرهم المهنية والبيئة الحالية التي يعملون فيها، إلى استخدام المزيد والمزيد من تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب [CAATs] وخصوصا عند مراجعة المنظمات ذات نظم المعلومات المعقدة مثل تخطيط موارد المؤسسة [ERP] في المكان. وتؤدي نظم تخطيط موارد المؤسسة إلى مخاطر فريدة بسبب إعادة هندسة العمليات وتخصيصها. هذا يؤدي إلى نقاط الضعف السيطرة مما يؤدي إلى أخطاء البيانات المالية والمعلومات الداخلية غير دقيقة. ويتعين معالجة هذه القضايا في عملية التنفيذ للتغلب على المشاكل الناشئة عن الموظفين المدربين بشكل غير سليم وعدم كفاية جهود إعادة هندسة العمليات (Wright and Wright, ٢٠٠٢).

3-Van, der Lubbe, D. (2014, June)

The use of sampling and CAATs within internal audit functions in the South African banking industry

استخدام أساليب جمع الأدلة في مراجعة الحسابات من خلال وظائف المراجعة الداخلية من أجل اختبار فعالية الضوابط وركزت الورقة تحديدا على استخدام عينات مراجعة الحسابات وتقنيات مراجعة الحسابات بمساعدة الحاسوب CAATs وركزت الورقة على القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا. وقد استلزم تزايد حجم المعاملات التي تجريها المصارف على أساس يومي مهمة المراجعة الداخلية اعتماد استراتيجيات من أجل الحصول على أدلة تدقيقية بطريقة فعالة من حيث التكلفة في تنفيذ ولايتها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وأشارت النتائج المستمدة من الورقة إلى أن أخذ عينات المراجعة لا يزال يستخدم بشكل متكرر مقارنة باستخدام . ومع ذلك، من المتوقع حدوث انخفاض متوقع في استخدام عينات التدقيق مع زيادة استخدام [CAATs] في السنوات القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار جميع المجيبين إلى أن اعتماد وتنفيذ هذه التقييمات في منهجية المراجعة الخاصة بها يمثل أولوية خلال ال ١٢ الشهور المقبلة .

Zainol, S. S. B., Samsuri, A. S. B., Arifin, T. R. B. T., Hussin, S. B., Othman, M. S. B., & Jie, S. J. 4- MALAYSIA

DETERMINANTS OF ADOPTION. A STUDY IN SMALL COMPUTER ASSISTED AUDIT TECHNIQUES (CAATS) ٢٠١٧ AND MEDIUM PRACTICES

دراسة على الشركات الصغيرة والمتوسطة الماليزية (CAATS) العوامل المؤثرة على تبني تقنيات

تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب [CAATs] هي واحدة من أداة التدقيق المستخدمة لمساعدة شركة التدقيق في التدقيق الخارجي والداخلي. اعتماد [CAATs] في شركة التدقيق يأتي مع حزم من المزايا ولكن نفقات التبني يمكن أن تعتمد من قبل الشركات الكبيرة. ولذلك، لا تزال الممارسات الصغيرة والمتوسطة تكافح في تبنيها.

وهكذا، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على النية السلوكية للشركات الصغيرة والمتوسطة (BI) من اعتماد [CAATs] من خلال تكييف نظرية موحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا ((UTAUT)). تم توزيع استبيانات المسح وجمعها من عينة من ١٢٠ (SMPs). استخدمت هذه الدراسة انحدارات خطية متعددة (MLR) ومعامل ارتباط بيرسون لاختبار الفرضية. وأظهرت النتائج أن مأمول الأداء، والتأثير الاجتماعي، وظروف التسهيل له تأثير كبير على النية السلوكية تجاه اعتمادها. ومع ذلك، فإن الجهد المتوقع له علاقة غير ذات أهمية بشأن النية السلوكية نحو اعتمادها. ويمكن لهذه النتائج أن توفر رؤى قيمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في شبه جزيرة ماليزيا حول اعتماد [CAATs].

5- Ojaide, F., & Agochukwu, B. O. (2017).

THE EFFECT OF EFFORT EXPECTANCY ON COMPUTER-ASSISTED AUDIT TECHNIQUES USAGE BY EXTERNAL AUDITORS IN NIGERIA

أثر تقييم التأثيرات على استخدام تقنيات مراجعة الحسابات بمساعدة المدققين الخارجيين في نيجيريا .

وقد عزيت محددات استخدام تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب من قبل المراجعين الخارجيين إلى عوامل مختلفة بما في ذلك تناسب تكنولوجيا المهام، والابتكار شركات التدقيق ومراجعة الابتكار العملاء. وتهدف هذه الدراسة إلى التحقق التجريبي من تأثير العوامل المذكورة أعلاه على استخدام المراجعين الخارجيين في نيجيريا. واستخدم الاستبيان للحصول على بيانات البحوث من ١٦٨ مراجعا خارجيا. تم اختبار الفرضيات الثلاث للدراسة باستخدام اختبار كروسكال واليس H. ووجدت الدراسة أن التكنولوجيا المهمة كاتس تناسب بشكل كبير على استخدام كاتس من قبل المراجعين الخارجيين في نيجيريا. ومع ذلك، وجدت الدراسة كذلك أن ابتكارات شركات التدقيق والابتكار العملاء ليس لها تأثير كبير على استخدام كاتس من قبل المراجعين الخارجيين في نيجيريا.

6- Daigle, et al. (2008),

The Influence Of Information Technology Control Activities On The Financial Statement Audit

"تأثير أنشطة التحكم في تكنولوجيا المعلومات على تدقيق القوائم المالية"

تتناول هذه الدراسة تأثير موثوقية ضبط قياس تكنولوجيا المعلومات على رسوم وجهود تدقيق القوائم المالية. فمنذ أن قام معيار (SAS94) بالطلب من المدققين بأخذ تدقيق تكنولوجيا المعلومات بعين الاعتبار أثناء تخطيط التدقيق، فإن هذه الدراسة مقدر لها أن تكون ذات أهمية. باستخدام الاعمال الورقية المحفوظة في أعمال المراجعة، فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن قوة الضبط في تقييمات تكنولوجيا المعلومات مرتبطة بشكل عكسي مع تقييم خطر الرقابة، ساعات التدقيق، وأتعاب التدقيق. وتظهر النتائج أيضا أن تقييم خطر الرقابة وقوة تكنولوجيا المعلومات لهما نفس الأثر على ساعات وأتعاب التدقيق.

7- Okab (2013),

Electronic Audit Role in Achieving Competitive Advantages and Support the Strategy of the External Audit in Auditing Offices in the Hashemite Kingdom of Jordan

" دور التدقيق الإلكتروني في تحقيق المزايا التنافسية ودعم استراتيجية التدقيق الخارجي في مكاتب تدقيق الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية

وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الالكترونية في تحقيق المزايا التنافسية ودعم استراتيجية المراجعة الخارجية المستخدمة من قبل مكاتب التدقيق المحاسبي في الأردن عن طريق اختبار مجموعة من الفرضيات التي تناقش دور المراجعة الالكترونية في تحقيق أبعاد الميزة التنافسية في مكاتب التدقيق ودعم استراتيجية التدقيق. وحددت الدراسة العقبات التي تحول دون الاستفادة من استخدام التدقيق الإلكتروني التي تهدف إلى تحقيق استراتيجية المزايا التنافسية ودعم استراتيجية التدقيق المتبعة من قبل المدققين في المملكة الأردنية الهاشمية. ووجدت الدراسة أن استخدام التدقيق الإلكتروني تساهم في تحقيق المزايا التنافسية في الأردن بما في ذلك خفض التكلفة، والجودة، والمرونة، والحصة السوقية. كما أن استخدام التدقيق الإلكتروني يساهم أيضاً في دعم استراتيجية المراجعة الخارجية. وأشارت الدراسة إلى أن هناك معوقات تحول دون استخدام التدقيق الإلكتروني بما في ذلك تكاليف برنامج المراجعة المتخصصة، وارتفاع أسعار البرامج العامة، وعدم وجود صلاحية لجميع مؤسسات العمل بالإضافة إلى ضرورة التأهيل العلمي والعملي للمدقق المتخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات

8-(alber ,2017)

Examining students' attendance exams and their awareness of computer auditing techniques in the under-training audit course

دراسة امتحانات حضور الطلاب وإدراكهم تجاه تقنيات المراجعة المعتمدة للحاسب الآلي في دورة تدقيق ما تحت التدريب: لقد تم الاعتراف باستخدام تقنيات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر (CAATs) في شكل برنامج تدقيق عام (GAS) لزيادة كفاءة وفعالية عمليات التدقيق. مع هذا الاعتراف ، تم إجراء تغييرات على مناهج المراجعة في العديد من كليات إدارة الأعمال من خلال تخصيص وقت وموارد كبيرة لدمج برامج التدقيق. على الرغم من هذه التطورات ، لم يتم فحص مدى ملاءمة وفائدة هذه الأدوات من وجهة نظر الطلاب ، وهو أمر ضروري لتصميم ليس فقط المحتوى فحسب ، ولكن أيضاً مدى معالجة اختبارات CAATs في مناهج المراجعة الجامعية. تحاول هذه الورقة سد هذه الفجوة من خلال فحص تصورات الطلاب ومواقفهم تجاه CAATs بعد النجاح في دمج وحدة مَطْمِنة في برنامج التدقيق المعمم في منهج تدقيق التخرج لمدرسة أعمال معتمدة من AACSB. تم استخدام أداة المسح لهذا الغرض ، وتحليلها عن طريق اختبارات عينة T و T-Tests عينة واحدة. وتناقش الآثار المترتبة على عدد من التصورات ذات دلالة إحصائية في الورقة التي توفر رؤى جديدة في القيمة المدركة لدمج CAATs في المناهج الدراسية ، والتي لها في نهاية المطاف تأثير على تطوير المناهج وطرق التدريس التعليمية..

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

اجريت الدراسات السابقة على منظمات في مختلف انحاء العالم وتناولت قطاعات متعددة مثل مكاتب التدقيق والشركات الصغيرة والمتوسطة في حين تناولت هذه الدراسة قطاع البنوك عموما واقسام الرقابة الداخلية خصوصا ولم يتوفر هذا في أي من الدراسات السابقة.

ولقد جاءت فكرة هذه الدراسة والحاجة اليها لاستكمال الجهود البحثية، التي تمت على هذا الصعيد، حيث جاءت الدراسات السابقة في تعزير الاطار النظري وفي بناء اداة الدراسة، وفي المنهجية حيث جاءت الدراسة لحالية لتربط بين العوامل وتأثيرها على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن .

الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات

تمهيد :

يستعرض هذا الفصل الاساليب الاحصائية التي اتبعها الباحث في سبيل تحقيق اهداف الدراسة من حيث وصف لمنهجية الدراسة المستخدمة، مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك اداة الدراسة المستخدمة والاجراءات المتبعة من هدفها وثباتها وكيفية توزيعها على عينة الدراسة، ومن ثم عرض الوسائل الاحصائية المطبقة من اجل معالجة البيانات .

منهجية الدراسة:

من اجل تحقيق منهج الدراسة استخدم الباحث الاسلوب الوصفي التحليلي، بهدف بيان العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب من وجهة نظر اقسام الرقابة الداخلية في البنوك الاردنية، اذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية الى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها .

مجتمع الدراسة وعينتها :

يتألف مجتمع الدراسة من العاملين في اقسام الرقابة الداخلية، حيث قام الباحث بتوزيع (٦٥) استبانة على أفراد المجتمع بواقع (٦) استبانات لكل بنك، ولقد استرد منها (٥٠) استبانة تبين (٤) استبانات غير صالحة للتحليل الاحصائي وبناء على ذلك تم اجراء التحليل الاحصائي على (٤٦) استبانة ويوضح الجدول عدد ونسبة الاستبانة الموزعة والمستردة:

جدول (١)

عدد ونسبة الاستبانة الموزعة والمستردة

النسبة المئوية من الاستبانات الموزعة	العدد	
%١٠٠.٠	٦٥	الاستبانات الموزعة
%٧٦.٩	٥٠	الاستبانات المستردة
%٧٠.٧	٤٦	الاستبانات الصالحة للتحليل الاحصائي

تعديل المقياس :

فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة الموافقة فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

$$\text{طول الفترة} = (\text{الحد الأعلى للبيدول} - \text{الحد الأدنى للبيدول}) / \text{عدد المستويات} = ٣/(١-٥) = ٣/٤ = ٠.٧٥$$

ويوضح الجدول رقم (٢) المقياس في تحديد مستوى الملاءمة للوسط الحسابي وذلك للاستفادة منه عند التعليق على المتوسطات الحسابية.

الجدول (٢)

مقياس تحديد مستوى الملاءمة للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	درجة التقييم
١-أقل من ٢.٣٣	منخفضة
٢.٣٣-أقل من ٣.٦٦	متوسطة
٣.٦٦-٥	مرتفعة

الثبات:

تمّ التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة، حيث اعتمدت الدراسة على حساب الثبات من النتائج المتحصلة من تطبيق أداة الدراسة على العينة الاستطلاعية، وعددها (٥)، وتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha، الجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣) عامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة

المجال	قيمة ألفا
يعتبر الاداء المتوقع من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.	٠.٨٠
يعتبر المجهود المتوقع من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن	0.79
يعتبر تسهيل انجاز العمل من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن	0.70
الأداة ككل	0.88

يتضح من بيانات الجدول (٣) أن معامل ثبات ألفا كرونباخ لمجالات أداة الدراسة تراوحت ما بين (٠.٧٠-٠.٨٠) وجمعيتها قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض التطبيق، كما بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للأداة ككل (٠٧٦) وهي قيمة مقبولة لتطبيق أيضاً، إذ أشارت معظم الدراسات إلى أن نسبة قبول معامل الثبات (٠.٦٠) (Amir & Sonderpandian , 2002).

أساليب المعالجة الإحصائية :

اعتمدت الدراسة على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، لتحليل البيانات الميدانية، واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، والتي تضمنت:

مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، واستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية .

اختبار (One Sample T-test) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمهيد :

يشتمل هذا الفصل على عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت لدى الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على الأفراد المبحوثين من أقسام الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية، حيث سيتم فيه تحليل إجابات هؤلاء الأفراد على فقرات الاستبانة المتعلقة بكل مجال من مجالات الدراسة في محاولة للتعرف على العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب من وجهة نظر أقسام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وسيتم في هذا الفصل كذلك اختبار مدى صحة الفرضيات.

خصائص عينة الدراسة :

للتعرف على الخصائص الديموغرافية والوظيفية للعينة الدراسية، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لمفردات عينة الدراسة في الجدول (٤).

جدول (٤)

التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	5	10.9
	ماجستير	11	23.9
	دبلوم عالي	0	0
	بكالوريوس	30	65.2
	المجموع	46	100.0
التخصص	محاسبة	33	71.7
	إدارة أعمال	3	6.5
	علوم مالية ومصرفية	8	17.4
	اقتصاد	2	4.3
	المجموع	46	100.0

4.3	2	مدير رقابة داخلية	المسمى الوظيفي
4.3	2	مدير شؤون مالية	
4.3	2	مدير حسابات	
2.2	1	مدير تدقيق	
50.0	23	محاسب	
34.8	16	مدقق	
100.0	46	المجموع	
34.8	16	أقل أو يساوي ٣ سنوات	عدد سنوات الخبرة
32.6	15	٣-٦ سنوات	
17.4	8	من ٧-٩ سنة	
15.2	7	٩ سنوات فأكثر	
100.0	46	المجموع	

من خلال بيانات الجدول (٤) والمتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الديموغرافية والوظيفية يلاحظ على مستوى كل متغير ما يلي:

تشير البيانات الواردة في الجدول (٤) إلى أن الدراسة شملت العاملين في أقسام الرقابة الداخلية من مختلف المؤهلات العلمية والتخصصات العلمية ومستويات الخبرة، والشهادات المهنية، والمسمايات الوظيفية وبالنظر إلى توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي تبين أن النسبة الغالبة ٦٥.٢% يحملون درجة البكالوريوس مقابل النسبة الأقل لباقي المؤهلات العلمية؛ إذ حصل المؤهل العلمي ماجستير على نسبة مئوية (٢٣.٩%)، وبالمرتبة الثالثة جاء المؤهل العلمي دكتوراه بنسبة مئوية (١٠.٩%)، وأخيرا جاء بالمرتبة الأخيرة المؤهل العلمي (دبلوم عالي) بنسبة مئوية (٠%)، وهذا يدل على أن أقل المؤهلات العملية الموجودة بين صفوف أفراد عينة الدراسة كان المؤهل العلمي (دبلوم عالي).

وتبين أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة حاصلين على شهادات في تخصص المحاسبة بنسبة ٧١.٧% في حين شكّل الحاصلين على شهادات في تخصص علوم مالية ومصرفية ما نسبته ١٧.٤% من إجمالي أفراد العينة، وجاءت بالمرتبة الثالثة تخصص إدارة أعمال بنسبة مئوية (٦.٥%)، كما أظهرت النتائج أن هناك شخصين من أفراد عينة الدراسة حاصل على شهادة في مجال اقتصاد بنسبة مئوية (٤.٣%).

وفقا لمتغير المسمى الوظيفي أن النسبة الغالبة (٥٠.٠%) من أفراد عينة الدراسة يعلمون ضمن المسمى الوظيفي (محاسب)، وأن ما نسبته (٣٤.٨%) من أفراد عينة الدراسة يعلمون ضمن المسمى الوظيفي (مدقق)، كما أن مدراء الرقابة الداخلية والشؤون المالية والحسابات يشكّلون ما نسبته (٤.٣%) من أفراد عينة الدراسة، بينما هناك شخص واحد يشغل منصب مدير تدقيق.

وبالنظر إلى متغير الخبرة العملية تبين أن النسبة الغالبة ٣٤.٨% من أفراد العينة الدراسية لديهم خبرة عملية من (أقل أو يساوي ٣ سنوات) سنوات، ونسبة ٣٢.٦% لديهم خبرة من تتراوح ما بين (٣-٦ سنوات)، ونسبة ١٧.٤% لديهم خبرة من ٧-٩ سنوات، ونسبة ١٥.٢% لديهم خبرة (٩ سنوات فأكثر).

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: نتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

بعرض اختبار هذه الفرضية والتعرف على أثر الأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن جميع فقرات المجال الأول من مجالات أداة الدراسة، كما تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، وفيما يلي عرض النتائج :

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " أثر الأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " مرتبة تنازلياً وفقاً لمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	٥	يساعد استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب في التقليل من اخطاء التدقيق .	4.15	0.89	مرتفعة
٢	1	اجد تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب مفيدة لعملية التدقيق	3.87	0.88	مرتفعة
٣	3	يعزز استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب انتاجية عملية التدقيق	3.80	٠.٨٣	مرتفعة
٤	٤	استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب سيتناسب جيداً مع مهام المدقق في إجراء عمليات التدقيق	3.78	٠.٩٧	مرتفعة
٥	٧	استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يرفع من جودة التدقيق.	3.70	0.96	مرتفعة
٦	2	يساعد استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب باستكمال وظائف التدقيق بسرعة أكبر.	3.61	٠.٩١	متوسطة
٧	٦	استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يمكن من قضاء وقت اقل اثناء مهام المراجعة الروتينية.	3.57	٠.٨٥	متوسطة
		مجال " يعتبر الاداء المتوقع من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن. " ككل	3.78		مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (٥) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " أثر الأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " تراوحت بين (٣.٥٧- ٤.١٥)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (٥) " يساعد استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب في التقليل من اخطاء التدقيق " بمتوسط حسابي (٤.١٥) ودرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٦) " استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يمكن من قضاء وقت اقل اثناء مهام المراجعة الروتينية " بمتوسط حسابي (٣.٥٧) وبدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣.٧٨) بدرجة تقييم متوسطة.

ولاختبار الأهمية الإحصائية لأثر الأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن، تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٦)

تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل / أثر الأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.	3.78	8.06	45	0.00٠	قبول الفرضية بالصيغة البديلة

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٦) تقبل الفرضية الأولى بالصيغة البديلة والتي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن، حيث بلغت قيمة (T) (٨.٠٦) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣.٧٨) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية للاختبار وبدرجة تقييم مرتفعة، مما يعزز قبول الفرضية البديلة.

ثانياً: نتائج المتعلقة بالفرضية الثانية :

هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لمجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

بعرض اختبار هذه الفرضية والتعرف على أثر المجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن جميع فقرات المجال الثاني من مجالات أداة الدراسة، كما تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، وفيما يلي عرض النتائج.

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " المجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " مرتبة تنازليا وفقا لمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	اجد العمل مع تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب شفافة ومفهومة .	4.39	0.93	مرتفعة
٢	٣	الوصول لدرجة عالية من المهارة في استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يعتبر امرا سهلا.	3.74	٠.٨٦	مرتفعة
٣	٢	يمكن استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب بسهولة مع مجهود اقل .	3.67	٠.٩٣	متوسطة
٤	٤	استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يخفف من الجهد الجسدي.	3.46	٠.٨٥	متوسطة
٥	٥	استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يخفف من الضغوطات النفسية الناتجة عن جهد العمل .	3.41	٠.٩١	متوسطة
٦	٦	تعلم كيفية استعمال تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يعتبر سهلا .	3.20	٠.٨٩	متوسطة
		مجال " يعتبر المجهود المتوقع من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " ككل	3.64		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (٧) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " أثر المجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " تراوحت بين (٣.٢٠ - ٤.٣٩)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (١) " اجد العمل مع تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب شفافة ومفهومة " بمتوسط حسابي (٤.٣٩) ودرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٦) " تعلم كيفية استعمال تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يعتبر سهلا " بمتوسط حسابي (٣.٢٠) وبدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣.٦٤) بدرجة تقييم متوسطة. ويرى الباحث بان الفقرة المتعلقة بالرتبة رقم (٢) التي تتحدث بان الوصول لدرجة عالية من من المهارة في استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يعتبر امرا سهلا كانت بانحراف معياري ٠.٨٦ ومتوسط حسابي ٣.٧٤ ويعزى الباحث ذلك الى الخبرات المكتسبة من الدراسة الجامعية وهذا يتوافق مع دراسة (Lymer Andy، ٢٠١٠)

ولاختبار الأهمية الإحصائية لأثر المجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن ، تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجدول رقم (٨) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٨)

تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل / أثر المجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لمجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.	٣.٦٤	5.13	45	٠.٠٠٠	تقبل الفرضية بصيغة البديلة

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٨) تقبل الفرضية الثانية بالصيغة البديلة والتي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لمجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن، حيث بلغت قيمة (T) (٥.١٣) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣.٦٤) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية للاختبار وبدرجة تقييم متوسطة، مما يعزز قبول الفرضية البديلة.

ثالثاً : نتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة :

هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لعلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

بعرض اختبار هذه الفرضية والتعرف على أثر لعلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن جميع فقرات المجال الثالثة من مجالات أداة الدراسة، كما تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، وفيما يلي عرض النتائج.

جدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " العلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " مرتبة تنازليا وفقا لمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	٥	يملك المدققون المعرفة الكافية لاستخدام النتيجة التي تنتج عن استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .	3.93	٠.٦٥	مرتفعة
١	٦	تؤثر رغبة العملاء على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب.	3.93	٠.٧٣	مرتفعة
٤	١	تعتقد الادارة العليا بانه يجب استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .	3.00	٠.٦٩	متوسطة
٥	٣	كبار المديرين متعاونين في استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .	2.98	٠.٧٥	متوسطة
٦	٢	يعتقد فريق عمل التدقيق بانه يجب استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .	2.85	٠.٦٢	متوسطة
		مجال " العلاقات غير الرسمية من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " ككل	3.41		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (٩) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " أثر العلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " تراوحت بين (٢.٨٥- ٣.٩٣)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (٥) " يملك المدققون المعرفة الكافية لاستخدام النتيجة التي تنتج عن استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب " بمتوسط حسابي (٣.٩٣) ودرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٢) " يعتقد فريق عمل التدقيق بانه يجب استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب " بمتوسط حسابي (٢.٨٥) وبدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣.٤١) بدرجة تقييم متوسطة. ويرى الباحث ان الفقرة ذات الرتبة (١) المتعلقة بامتلاك المدققين للمعرفة الكافية لاستخدام النتيجة التي تنتج عن استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب ذات متوسط حسابي (٣.٩٣) وانحراف معياري (٠.٦٥) وحصلت على تقييم مرتفع يعزى ذلك الى الدوران التدريبي التي يتلقاها المدققون في اول ثلاثة اشهر من بدء العمل وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Mason، ٢٠١٥)

ولاختبار الأهمية الإحصائية لأثر العلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن ، تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجدول رقم (١٠) يوضح ذلك.

الجدول رقم (١٠)

تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل / أثر العلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لعلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.	3.41	3.33	45	0.00٠	تقبل الفرضية بصيغة البديلة

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٠) تقبل الفرضية الثالثة بالصيغة البديلة والتي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لعلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن، حيث بلغت قيمة (T) (٣.٣٣) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣.٤١) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية للاختبار وبدرجة تقييم متوسطة، مما يعزز قبول الفرضية البديلة.

رابعاً : نتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة :

هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

بعرض اختبار هذه الفرضية والتعرف على أثر لتسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن جميع فقرات المجال الرابع من مجالات أداة الدراسة، كما تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، وفيما يلي عرض النتائج.

جدول (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " تسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " مرتبة تنازليا وفقا لمتوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	٦	كلما ازداد عمل المدقق تعقيدا كلما ازداد اعتماده على تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .	3.87	٠.٦٧	مرتفعة
٢	٤	يدرك الموظفون سهولة استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب.	3.80	٠.٧٧	مرتفعة
٣	٥	يستخدم المدققون تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب إذا كانت ستؤدي إلى حكم تدقيق صحيح.	3.72	٠.٦٨	مرتفعة
٥	١	توجد الموارد اللازمة لاستخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .	2.83	٠.٧٦	متوسطة
٦	٢	توجد المعرفة اللازمة والكافية لاستخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .	2.67	٠.٧٠	متوسطة
		مجال " تسهيل انجاز العمل من العوامل المؤثرة على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " ككل	3.29		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (١١) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال " أثر تسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن " تراوحت بين (٢.٦٧- ٣.٨٧)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (٦) " كلما ازداد عمل المدقق تعقيدا كلما ازداد اعتماده على تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب " بمتوسط حسابي (٣.٨٧) ودرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٢) " توجد المعرفة اللازمة والكافية لاستخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب " بمتوسط حسابي (٢.٦٧) وبدرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣.٢٩) بدرجة تقييم متوسطة. ويرى الباحث بان الفقرة ذات الرتبة رقم (٥) والتي تتحدث عن توفر الموارد اللازمة لاستخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب ذات متوسط حسابي (٢.٨٣) وانحراف معياري (٠.٧٦) والتي حصلت على تقييم متوسط يعزى الى ازدياد رغبة مكاتب التدقيق في استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب مما جعلها تضع مخصصات مالية لتطوير وتوفير الموارد اللازمة لاستخدام تلك التقنيات وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Mason Pippin, ٢٠١٥).

ولاختبار الأهمية الإحصائية لأثر تسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن ، تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجدول رقم (١٢) يوضح ذلك.

الجدول رقم (١٢)

تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل / أثر تسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.	3.29	2.63	45	0.0000	تقبل الفرضية بصيغة البديلة

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٢) تقبل الفرضية الرابعة بالصيغة البديلة والتي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن، حيث بلغت قيمة (T) (٢.٦٣) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (٣)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣.٢٩) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية للاختبار وبدرجة تقييم متوسطة، مما يعزز قبول الفرضية البديلة.

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

تمهيد:

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لنتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل اليها الباحث، كإجابة عن الاسئلة التي تم طرحها في الفصل الاول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل اليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات المقترحة.

النتائج :

- بينت نتائج الفرضية الاولى ان هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للأداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن
- بينت نتائج الفرضية الثانية هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للمجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن
- بينت نتائج الفرضية الثالثة بان هناك اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة للعلاقات الغير رسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.
- بينت نتائج الفرضية الرابعة بان هناك اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة لتسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

التوصيات

- ١ يجب على مكاتب التدقيق توفير المعدات التكنولوجية والبرامج المتطورة والحديثة للمدققين.
- يجب عقد دورات تعليمية للمدققين لتعلم استخدام برمجيات وتقنيات التدقيق الحديثة باستخدام الحاسوب وبالشكل الكافي.
- على مكاتب التدقيق توظيف كادر تقني مؤلف من مبرمجين وطاقم صيانة لتفادي اي خلل يحدث عند استخدام تلك التقنيات.
- على مكاتب التدقيق اضافة حوافز مادية للمدققين الذين يجيدون استخدام تلك التقنيات من اجل تحفيز الاخرين للتعلم عليها.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم، ايهاب نظمي (٢٠٠٩)، التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطور، الطبعة الاولى، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- الجوهر وآخرون (٢٠١٠)، والتي بعنوان " أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل التدقيق دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية".
- زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1991ص.١٢
- الدباس، قاسم أحمد. "أثر جودة التدقيق على القيمة السوقية للسهم في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (2017): 1-27.
- دهمش، نعيم، وابوزر، عفاف (٢٠٠٥)، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادراية لجامعة الزيتونة الاردنية، عمان، الاردن، ص٣-
- الوقاد، سامي ووديان، محمد(٢٠١٠)، تدقيق الحسابات، الطبعة الاولى، عمان: مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع
- حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003ص.٢٠
- الحسبان، عطالله،(٢٠٠٤)، قياس قدرة انظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساعمة العامة الاردنية، اطروحة دكتوراه، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان: الاردن
- حمادة، رشا محمد أنور & نوفل، منير محمد. (٢٠١٥). دور مكاتب و شركات التدقيق العاملة في الأردن حول تدقيق مشاريع آليات التنمية النظيفة: دراسة ميدانية
- طلحي، سلمى، عيساوي & نصر الدين. (٢٠١٦). دور التدقيق وتسيير المخاطر في تحسين جودة الخدمات الصحية.
- مهدي، ثامر محمد، (٢٠١٠)، اثر استخدام الحاسب الالكتروني على انظمة الرقابة الداخلية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد١٢، العدد٤، ص١٧٥-١٩٤
- مطارنة، غسان (٢٠١٣)، تدقيق الحسابات المعاصرة، الطبعة الاولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع
- نظمي، ايهاب، العزب (٢٠١٢)، تدقيق الحسابات : الاطار النظري، الطبعة الاولى، الاردن: دار وائل للنشر
- نواف، سهام (٢٠١٤)، بعنوان " استخدامت تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عملية المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية".
- السقا، زياد، (٢٠٠٧)، تأثير التجارة الالكترونية على معايير الرقابة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزاي التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسبية بوعلي الشلف، الجزائر.

- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004. ص ٢١٠.
- عزيزة، بن سمين، ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ٢٠٠٢، ص ٨.
- العبادي، صادق (٢٠١٤)، اثر مكونات الرابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، اطروحة دكتوراه، جامعة الزعيم الازهري، الخرطوم، السودان
- لسامرائي، عمار، والشريفة، نادية، (٢٠١١)، اثر استخدام تقنية الانظمة المحاسبية المؤتمتة في تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته (دراسة ميدانية على عينة من الوحدات المالية في جامعة بغداد)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد السابع والثمانون، ص ١٣-٥٩
- عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997 ص ٤٣٣.
- عون، شيبيل (٢٠١٣)، وهي بعنوان " أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية (دراسة ميدانية)".
- عبد الله، أحمد (٢٠١١) وهي بعنوان " التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، و قياس مدى تأثيرها على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين".
- عبدالله، خالد امين، (٢٠١٢)، اثر مكونات الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، اطروحة دكتوراه، جامعة الزعيم الازهري، الخرطوم، السودان
- الصحن، عبدالفتاح، وسرايا، محمد، ونصر، عبدالوهاب، وشحاته، (٢٠٠٧)، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الاسكندرية، الدار الجامعية
- الشرع، عبدالله (٢٠٠٩)، بعنوان " التدقيق الخارجي الالكتروني في العمل المصرفي ومحددات التنفيذ" دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية.
- تريكي راجي موسى الحمود. (١٩٩٤). قواعد السلوك لمهنة تدقيق الحسابات في الأردن بين الحاضر والمستقبل.
- التل، صفوة (٢٠٠٧)، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو ٩٠٠١، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات المالية والادارية العليا، عمان، الاردن
- الخالدي، محمد (٢٠١٥)، والتي بعنوان "أثر استخدام أساليب المعالجة الالكترونية للبيانات على زيادة فعالية مكاتب تدقيق الحسابات العاملة بقطاع غزة".
- غراب، كامل السيد وحجازي، وفادية محمد، ١٩٩٩، نظم المعلومات الإدارية، ط ١، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر.

- American Accounting Association. Committee on Basic Auditing Concepts. A statement of basic auditing concepts. No. 6. American Accounting Association, 1973.
- Aoun, S., & Todd, C. J. (2010). Part 1: Home-based family caregiving at the end of life
- Alber, Jens. "Government responses to the challenge of unemployment: the development of unemployment insurance in Western Europe." *Development of Welfare States in Europe and America*. Routledge, 2017. 151-184.
- Andy Lymer. "Translation in XBRL standardization." *Information Technology & People* 23.2 (2010): 136-164.
- Aguolu, O. (2009). *Designing an effective internal audit group*. Association
- Amir D. Aczel, & Jayavel Sounderpandian (2002). *Complete Business Statistics*, Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited, New Delhiof Accountancy Bodies in West Africa, 1(4), 60-76 Bell, T.B.,
- American Planning Association. (2006). *Planning and urban design standards*. John Wiley & Sons.
- Arns W, Sommerer C, Witzke O, Lehner F, Zeier M, Neumayer HH. Efficacy and safety of three different treatment regimens in de novo renal transplant patients: results of the Herakles trial. *Transplantation* 2012;94:995
- Al Azmi, Najah, et al. "Patients attitudes toward service quality and its impact on their satisfaction in physical therapy in KSA hospitals." *European Journal of Social Sciences* 34.2 (2012): 300-314.
- Banker, R. D., Chang, H., & Kao, Y. C. (2002). Impact of information technology on public accounting firm productivity. *Journal of Information Systems*, 16(2), 209-222
- Bernard Germond, *Audit Financier Guide pour l'audit de l'information - - Financière des entreprises*, 1ere édition, Dunod, Paris, 1991
- Brown, S. A., Venkatesh, V., & Bala, H. (2006). Household technology use: Integrating household life cycle and the model of adoption of technology in households. *The Information Society*, 22(4), 205-218
- Chatzoglou, Prodromos D., and Anastasios D. Diamantidis. "IT/IS implementation risks and their impact on firm performance." *International Journal of Information Management* 29.2 (2009): 119-128.
- Ching, Y. Avery, et al. "Long-term nutritional and clinical outcomes after serial transverse enteroplasty at a single institution." *Journal of pediatric surgery* 44.5 (2009): 939-943
- . -Collins, Allan J., et al. "Excerpts from the US renal data system 2009 annual data report." *American journal of kidney diseases* 55.1 (2010): A6-A7.
- Daigle, T. L., Kwok, M. L., & Mackie, K. (2008). Regulation of CB1 cannabinoid receptor internalization by a promiscuous phosphorylation-dependent mechanism. *Journal of neurochemistry*, 106(1), 70-82.
- Davis, F. D. (1989). Perceived usefulness, perceived ease of use, and user acceptance of information technology. *MIS quarterly*, 319-340.

- Daoud, Hazar&Triki, Mohamed.(2013).Accounting Information Systems in an ERP Environment and Tunisian Firm Performance,The International Journal of Digital Accounting Research ,Vol. 13 :1 – 35
- Doyle, J., Ge, W., & McVay, S. (2007). Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting. *Journal of accounting and Economics*, 44(1-2), 193-223.
- Fulk, J., & Boyd, B. 1991. Emerging theories of communication in organizations. *Journal of Management*, 17: 407-446.
- Hudson, M.E., (1998). CAATTs and Compliance. *Internal Auditor*, 55(2): 25-27).
- Hsiao, S. W., Hsu, C. F., & Tang, K. W. (2013). A consultation and simulation system for product color planning based on interactive genetic algorithms. *Color Research & Application*, 38(5), 375-390.
- "international financial reporting" standards accounting,1220.A2
- James Bierstaker,DianeJanvrin,D. Jordan Lowe(2013), What factors influence auditors' use of computer-assisted audit techniques?,*ELSVIER*,30(1),pp67-74
- Janvrin, Diane, James Bierstaker, and D. Jordan Lowe. "An investigation of factors influencing the use of computer-related audit procedures." *Journal of Information Systems* 23.1 (2009): 97-118.
- Mason, Richard, and Sonja Pippin. "THE STANDARD DEDUCTION OR ITEMIZED?." *Strategic Finance* 97.6 (2015): 14.
- Newton, J.D. and Ashton R.H. (1989), "The Association Between Audit Technology and Audit Delay", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Supplement 1989, pp. 22-37.
- Neuron B, (2003), SAS 94: Issues and Opportunities, *InfoTech Update*,12(1)
- Ojaide, F., & Agochukwu, B. O. (2017). THE EFFECT OF EFFORT EXPECTANCY ON COMPUTER-ASSISTED AUDIT TECHNIQUES USAGE BY EXTERNAL AUDITORS IN NIGERIA. *International Journal of Management Science Research*, 3(1), 204.
- Okab, R. (2013). Electronic Audit Role in Achieving Competitive Advantages and Support the Strategy of the External Audit in Auditing Offices in the Hashemite Kingdom of Jordan. *International Business Research*, 6(6), 181.
- Paukowits, F., (1998) Mainstreaming CAATTS, *Internal Auditor*, Vol. 55, Issue 1, p19
- Paukowits, F. (2000). Bridging CAATTS and Risk. *Internal Auditor*, Vol. 57, Issue 2, p27
- Saygılı, Görkem, C. Göktuğ Gürler, and A. Murat Tekalp. "Quality assessment of asymmetric stereo video coding." *Image Processing (ICIP)*, 2010 17th IEEE International Conference on. IEEE, 2010
- Sarbanes–Oxley Act of 2002 (Pub.L. 107-204 [1], 116 Stat. 745, enacted July 30, 2002)
- Sharma M et al. (2004). Misfolding diverts CFTR from recycling to degradation: quality control at early endosomes. *J Cell Biol* 164, 923–933.
- Smidt, L., van der Nest, D. P., & Lubbe, D. (2014, June). The use of sampling and CAATs within internal audit functions in the South African banking industry. In *Information Systems and Technologies (CISTI)*, 2014 9th Iberian Conference on (pp. 1-5).

- Smith, M., Abdullah, Z., & Abdul Razak, R. (2008). The diffusion of technological and management accounting innovation: Malaysian evidence. *Asian Review of Accounting*, 16(3), 197-218.
- Tan, G. W. H., Chong, C. K., Ooi, K. B., & Chong, A. Y. L. (2010). The adoption of online banking in Malaysia: An empirical analysis. *International Journal of Business and Management Science*, 3(2), 169–193
- van der Lubbe, Nils, et al. "K⁺-induced natriuresis is preserved during Na⁺ depletion and accompanied by inhibition of the Na⁺-Cl⁻ cotransporter." *American Journal of Physiology-Renal Physiology* 305.8 (2013): F1177-F1188.
- Vasile-Daniel, Cardoş. "How financial auditors use CAATS and perceive ERP systems." *Annals of the University of Oradea, Economic Science Series* 19.1 (2010): 490-495.
- Venkatesh, V., Morris, M. G., Davis, G. B., & Davis, F. D. (2003). User acceptance of information technology: Toward a unified view. *MIS quarterly*, 425-478
- VENKATESH, Viswanath; DAVIS, Fred D. A theoretical extension of the technology acceptance model: Four longitudinal field studies. *Management science*, 2000, 46.2: 186-204.
- Zainol, S. S. B., Samsuri, A. S. B., Arifin, T. R. B. T., Hussin, S. B., Othman, M. S. B., & Jie, S. J. (2017).

قائمة الملاحق

الملحق (١)

الأستاذ الفاضل / الاستاذة الفاضلة المحترم/ المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تمثل هذه الاستبانة جزءاً من مشروع رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان: "العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدى مكاتب التدقيق من وجهة نظر اقسام الرقابة الداخلية في البنوك الاردنية"، وتعد مشاركتكم في تقديم الصورة الحقيقية ذات أثر إيجابي في إخراج هذا البحث بالمستوى المطلوب والتعرف على العوامل المؤثرة على تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب.

لذا نرجو تفضلكم مشكورين باختيار الإجابة التي ترونها مناسبة علماً بأن الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بالسرية والخصوصية التامتين .

نشكركم على حسن استجابتكم

وقمنا بتنا لكم بالنجاح الدائم في أعمالكم

أولاً: معلومات عامة :

١. المؤهل العلمي:

دكتوراه ماجستير دبلوم عالي
بكالوريوس أخرى (يرجى ذكرها...)

٢. التخصص:

محاسبة أعمال علوم مالية ومصرفية
اقتصاد أخرى (يرجى ذكرها...)

٣. المسمى الوظيفي:

مدير رقابة داخلية مدير شؤون مالية
مدير حسابات مدير تدقيق
محاسب مدقق أخرى (يرجى ذكرها...)

٤. عدد سنوات الخبرة:

اقل او يساوي ٣ سنوات
من ٧ - ٩ سنة

٣ - ٦ سنوات
٩ سنوات فأكثر

ثانياً : محاور الاستبانة:

الاول : اثر الاداء المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن

ت	الفقرات	اتفق بدرجة عالية جداً	اتفق	محايد	لااتفق	لااتفق إطلاقاً
1	اجد تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب مفيدة لعملية التدقيق					
2	يساعد استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب باستكمال وظائف التدقيق بسرعة أكبر.					
3	يعزز استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب انتاجية عملية التدقيق					
٤	استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب سيتناسب جيداً مع مهام المدقق في إجراء عمليات التدقيق					
٥	يساعد استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب في التقليل من اخطاء التدقيق .					
٦	استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يمكن من قضاء وقت اقل اثناء مهام المراجعة الروتينية.					
٧	استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يرفع من جودة التدقيق					

الثاني : اثر المجهود المتوقع على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

ت	الفقرات	اتفق بدرجة عالية جداً	اتفق	محايد	لااتفق	لااتفق اطلاقاً
1	اجد العمل مع تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب شفافة ومفهومة .					
2	يمكن استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب بسهولة مع مجهود اقل .					
3	الوصول لدرجة عالية من المهارة في استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يعتبر امرا سهلا.					
4	استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يخفف من الجهد الجسدي.					
5	استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يخفف من الضغوطات النفسية الناتجة عن جهد العمل .					

الثالث :دراسة اثر العلاقات غير الرسمية على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

ت	الفقرات9	اتفق بدرجة عالية جداً	اتفق	محايد	لااتفق	لااتفق اطلاقاً
1	تعتقد الادارة العليا بانه يجب استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .					
2	يعتقد فريق عمل التدقيق بانه يجب استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .					
3	كبار المديرين متعاونين في استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .					
4	الأشخاص الذين يؤثرون على سلوك المدقق يعتقدون أنه يجب عليه استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .					
5	يملك المدققون المعرفة الكافية لاستخدام النتيجة التي تنتج عن استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .					

الرابع : - دراسة اثر تسهيل انجاز العمل على مدى تبني تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب لدى مكاتب التدقيق في الاردن.

ت	الفقرات	اتفق بدرجة عالية جداً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق إطلاقاً
1	توجد الموارد اللازمة لاستخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .					
2	توجد المعرفة اللازمة والكافية لاستخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .					
3	عند استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب يوجد صعوبات في التعامل مع الافراد او المجموعات التقنيين .					
4	يدرك الموظفون سهولة استخدام تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب.					
5	يستخدم المدققون تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب إذا كانت ستؤدي إلى حكم تدقيق صحيح.					
6	كلما ازداد عمل المدقق تعقيدا كلما ازداد اعتماده على تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب .					

الملحق (٢)

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة
١	د.محمد المشاقبة	نظم المعلومات المحاسبية	البيت
٢	د. عمر الشقور	محاسبة	الزرقاء
٣	د. طارق الخالدي	محاسبة	البيت
٤	د. نوفان عليجات	محاسبة	البيت
٥	د.مهند نزال	نظم المعلومات المحاسبية	البيت
٦	د. محمد غباين	محاسبة	الزرقاء
٧	د. محمد الحايك	محاسبة	البيت
٨	د. محي الدين حمزة	محاسبة	الزرقاء

الملحق (٣)

١	البنك العربي
٢	بنك الارن
٣	البنك الاهلي
٤	بنك القاهرة عمان
٥	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
٦	البنك التجاري الاردني
٧	البنك الاردني الكويتي
٨	البنك الاستثماري
٩	بنك سوسيتيه جورنال (الاردن)
١٠	بنك الاتحاد
١١	بنك الاستثمار العربي الاردني